

التقرير السنوي

مبتكرة

رقمية

إدارة

2024 المديرية العامة للضرائب - المغرب

A decorative geometric pattern in the bottom-left corner of the page. It consists of a grid of squares, some of which are white and contain a dark blue star or octagon. The pattern is arranged in a way that it appears to be a corner or a partial grid.

www.tax.gov.ma

06

كلمة المدير العام

08

سنة 2023 بالأرقام

12

أحداث

17

المديرية العامة
للضرائب

39

تطور النصوص التشريعية
والتنظيمية الجبائية

18

استراتيجية 2028-2024

41

التشريع الجبائي الوطني

26

النجاعة

46

النظام الجبائي الدولي

28

التنظيم

51

الأمن والمساعدة القانونية

31

الموارد

101

الإحصائيات

93

تعبئة العائدات
الجبائية

69

حماية نزاهة
النظام الجبائي

53

تعزيز الامتثال التلقائي

95

العائدات الجبائية الخام

71

المراقبة الجبائية

55

التوعية والتربية الجبائية

97

الإرجاعات، الخصومات
والإستردادات الجبائية

77

التحصيل

60

الخدمات الالكترونية

99

العائدات الجبائية الصافية

81

المنازعات الجبائية

63

مساعدة الملمزمين

91

الانجازات

65

الانجازات



وضعت المديرية العامة للضرائب رؤية استراتيجية لفترة 2024-2028 في إطار مقارنة شاملة وتشاركية.

ستعمل هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة على توجيه عملنا نحو تحقيق مهمتنا الأولى المتمثلة في تعبئة الموارد الجبائية الضرورية لتمويل السياسات العمومية والمساهمة في صمود بلادنا في وجه التحولات العديدة للمحيط الداخلي والخارجي. كما تركز هذه الرؤية على جانب آخر من مهمتنا لا يقل أهمية والمتعلق بإرساء نظام تدبير جبائي منصف يضمن الامتثال الجبائي ويوفر خدمات ناجعة وشفافة وذات جودة.

السيد ادريسي قيطوني يونس
المدير العام



لقد جعلنا من سنة 2023 بالنسبة للمديرية العامة للضرائب، سنة شعارها التجديد والالتزام وبذلك نكون قد رسمنا بروح تشاركية مسار تطلعاتنا الجديدة للفترة 2024-2028 عبر رؤية مشتركة ساهم الجميع في بلورتها. وقد انخرط العنصر البشري للمديرية العامة للضرائب في رسم معالم هذه الرؤية الجديدة بحماس كبير مستثمرا في ذلك ذكائه وإبداعه الجماعي. وقد تبنت هذه الرؤية الاستراتيجية التي تم نشرها في دجنبر 2023، أولويتين أساسيتين متمثلتين في تعبئة الإمكانات الجبائية الكاملة إلى جانب ترسيخ علاقة الثقة مع الملتزمين. وارتكزت بالمقابل على المحاور ذات الأولوية المتمثلة في منظومة قانونية عادلة ورأسمال بشري مؤهل وملتزم بالإضافة إلى نظام معلوماتي فعال وذكي.

وتمثل المحور الرابع، الذي لا يقل أهمية عن سابقه، في تحول أنماط التسيير والاشتغال لدينا عبر إقرار نظام تدبير الجودة، المسمى « FisQual »، على كل مستويات مؤسستنا.

ومن الآن فصاعدا لن نكتفي في تقييم أداؤنا، بإنجاز المهام المنوطة بنا فحسب، بل أصبح هدفنا الأساسي الاستجابة لتطلعات كافة الأطراف المعنية خصوصا منهم الملتزمين والشركاء والوسطاء والإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات.

وتؤكد إنجازات المديرية العامة للضرائب برسم سنة 2023 أنها تتماشى بالفعل مع هذه المقاربة الجديدة. فعلى مستوى تعبئة الموارد، ساهمت الإجراءات الرامية إلى تعزيز الامتثال الطوعي في الأداء المتميز المسجل خلال 2023 إذ سجلت العائدات الجبائية ارتفاعا بنسبة 6,7% لتبلغ 209 مليار درهم.

وفي نفس الوقت تم تعزيز عمليات الإشعار والمراقبة والتحصيل ضمانا للعدالة وحماية لنزاهة النظام الجبائي. وقد ساهمت هذه العمليات في تعبئة عائدات إضافية بلغت 14 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 6,9% بالمقارنة مع السنة الفارطة.

وقد تم تحسين عملية التذكير الالكتروني للملتزمين المتأخرين عبر إنتاج آلي لحالات عدم الإقرار بالمساهمة المهنية الموحدة وبالإقرار السنوي للدخل العقاري بالإضافة إلى النسخ الآلي لرسائل التذكير الثانية.

ومن جهتها، استهدفت عمليات المراقبة تحقيق تغطية مثلى للنسيج الجبائي بهدف كشف المخالفات الجبائية، معتمدة في ذلك على جودة المساطر العملية وسلاسة منظومة تدبير النزاعات. وتهدف التوجهات الاستراتيجية التي حددها المخطط الخماسي الجديد، في شقه المتعلق بالمراقبة الجبائية، إلى تحسين صدقية ونزاهة الإقرارات مرتكزا في ذلك البعد التوقعي للمراقبة عن طريق تقوية تبادل المعلومات وجودتها، بالإضافة إلى استغلال الذكاء الاصطناعي لتعزيز أدوات ردع عدم الامتثال.

وشملت عمليات المراقبة عبر تدقيق الوثائق برسم 2023 ما يقارب 55.600 ملفا مسجلة ارتفاعا سنويا بنسبة 17%، بمبلغ 5.477 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 13%. بينما سجلت المراقبة بعين المكان من جهتها ارتفاعا سنويا بنسبة 11% لعدد الملفات موضوع المراقبة أي ما يقارب 5.800 ملفا بلغت قيمتها 5,801 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 4% بالمقارنة مع سنة 2022.

إن المداخل المحصلة في إطار المراقبة الجبائية، يعاد إدماجها بشكل منهجي في النسيج الاقتصادي على شكل إرجاعات وخصومات واستردادات. وقد بلغت قيمة هذه الأخيرة برسم سنة 2023 ما يناهز 18.360 مليون درهم مسجلة ارتفاعا سنويا بنسبة 3,7%

وعلى مستوى التحصيل الذي يعتبر مهمة أساسية من بين مهام المديرية العامة للضرائب، تعمل هذه الأخيرة على دعم امتثال أداء الملتزمين لديونهم الضريبية، ومواكبتهم وتنويع المناهج والشركات، مرتكزة في ذلك على المرحلة الودية من إجراءات التحصيل الجبري، وقد تمكنت المصالح المكلفة بالتحصيل من تحقيق مداخيل إضافية بلغت 4,5 مليار درهم. ويرتبط دور تعبئة الموارد المالية ارتباطا وثيقا بتحسين علاقات الثقة مع الملتزمين وتبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بهم وتشجيع المواطنة الجبائية.

ويجدر الذكر في هذا الصدد، أن مجهودات تحسين الخدمات عن بعد قد تواصلت حيث سجل عدد الإقرارات عن بعد وعمليات الأداء عن بعد وتسليم الشهادات عبر الأنترنت ارتفاعا سنويا بلغت نسبته على التوالي 2% و8% و14%.

ومواكبة لهذا التحول الرقمي، تتم مساعدة الملتزمين على الامتثال لواجباتهم والاستفادة من حقوقهم عبر الأنترنت عبر مصالح مخصصة على المستوى الجهوي بالإضافة إلى مركز المساعدة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني. وقد قام هذا الأخير بالإجابة على أزيد من 110.000 طلب مساعدة خلال سنة 2023 تمت 57% منها عبر الهاتف و43% عبر البريد الإلكتروني.

كما تم تحسين أداء المديرية في مجال معالجة الشكايات من ناحية الجودة وسرعة المعالجة بحيث بلغ عدد الملفات التي تمت تصفيتها في أجل شهر من تاريخ إيداعها خلال سنة 2023 ما يناهز 54.364 ملفا، أي 69% من مجموع الملفات.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقوية وتنويع قنوات التواصل والإعلام الهادفة إلى تعزيز المواطنة الجبائية. نذكر من بين هذه القنوات بوابة الأنترنت ووسائل الإعلام والأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والتربية على المواطنة. على سبيل المثال، بلغ عدد المتابعين لصفحات المديرية سنة 2023 ما يناهز 184.194 متتبعا كما تم تقديم 5.450 إجابة على تساؤلات المرتفقين. ويلعب التزام الرأسمال البشري للمديرية العامة للضرائب دورا جوهريا في تحقيق طموحاتها. وترتكز المديرية في ذلك على تدبير توقعي للوظائف والكفاءات لمواكبة مختلف أورش التحول لديها.

ويلعب التكوين دورا رائدا في هذه الدينامية. في هذا الإطار، استفاد 134 موظفا جديدا من التكوين الأولي الذي ينظم على مستوى مراكز التكوين. موازاة مع ذلك، بلغ عدد المشاركات في التكوين المستمر ما يناهز 11.006 مشاركة منها 9.545 مشاركة نظمت بمعهد المالية ومديرية الشؤون الإدارية والعامة. وبلغ عدد المستفيدين من هذه الدورات ما يناهز 2.842 مستفيدا حيث بلغت نسبة الولوج ما يقارب 60%.

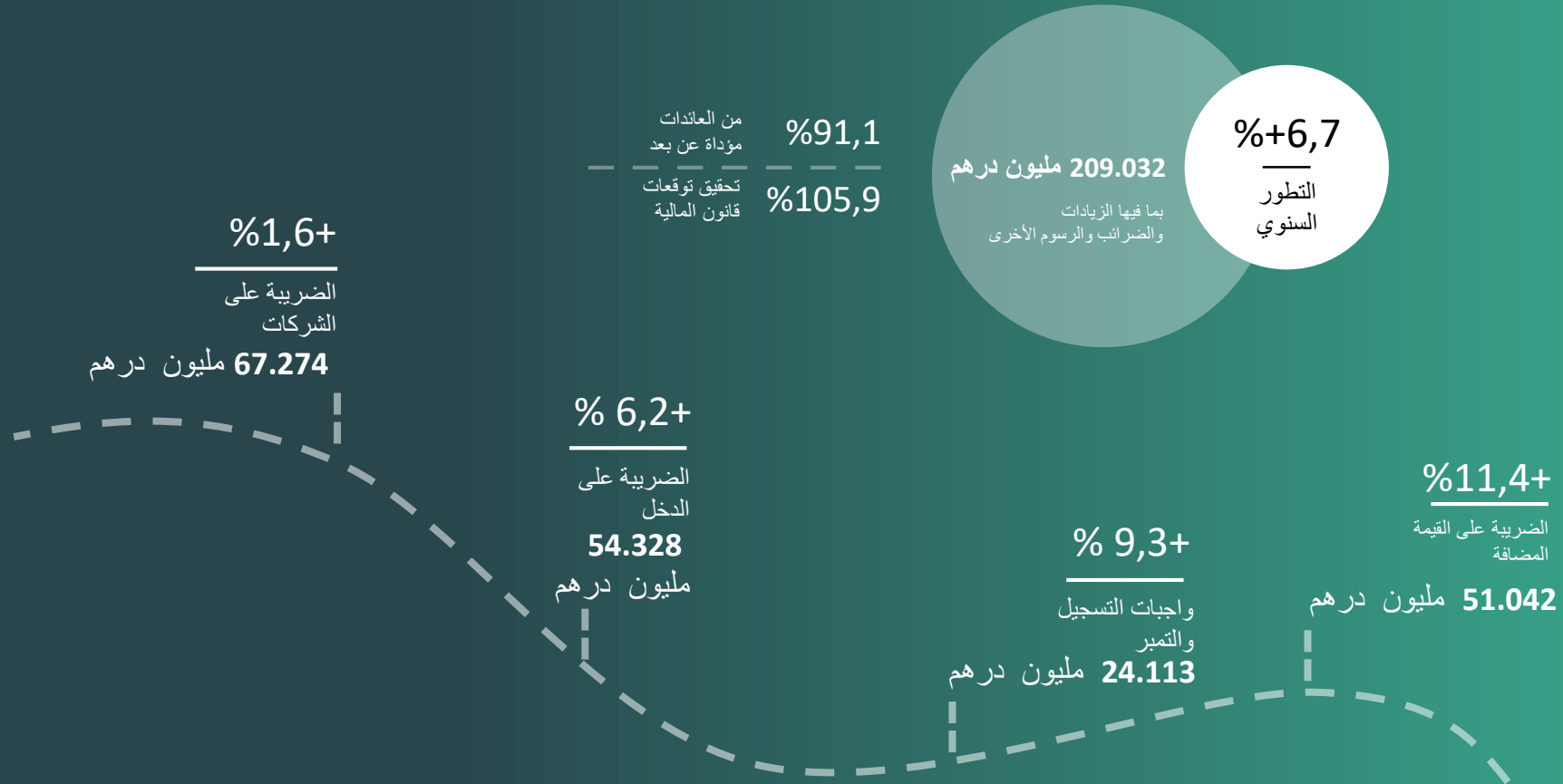
أخيرا، فيما يخص إشعاع بلدنا على الساحة الجبائية الدولية، تميزت سنة 2023 بحضور متزايد للمديرية العامة للضرائب في مختلف المحافل الجبائية الدولية. وقد وقعت المديرية العامة بروتوكولا للشراكة مع مركز الدول الأمريكية لإدارات الضرائب وبروتوكولا آخر مع المكتب الدولي للتوثيق الجبائي في أمستردام المعروف بكونه المزود الدولي الرئيسي للخبرة الجبائية العابرة للحدود بهدف بناء تعاون في مجال التكوين وتقوية الإمكانيات في مجال الجبايات الدولية.

كما تم تعيين المغرب من طرف المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات، عربونا على خبرته، لكي يشارك في تقييم كل من السنغال ودجيبوتي ومدغشقر.

2023

بالأرقام

العائدات الجبائية الإجمالية الخام



الإرجاعات والخصومات
والإستردادات الجبائية

العائدات الجبائية
الإجمالية الصافية



65.840 مليون درهم

الضريبة على الشركات

1.435 مليون درهم

53.947 مليون درهم

الضريبة على الدخل

381 مليون درهم

34.700 مليون درهم

الضريبة على القيمة المضافة

16.342 مليون درهم



العائدات الإضافية

14,06 مليار درهم

+6,9%

العائدات الطوعية

194,98 مليار درهم

+6,7%

93% من العائدات الإجمالية

* بما فيها الزيادات والضرائب والرسوم الأخرى

المساعدة

61.843	14.664	61.630	49.163
سؤال مطروح	محادثة	مساعدة عبر البريد الإلكتروني	مساعدة عبر الهاتف

المساعد الافتراضي
(تشاتبوت)



المنازعات الإدارية

مسجلة ومساواة
خلال السنة

89%

منها 77,3 %

تم تسويتها داخل أجل شهر بعد تاريخ التوصل بها

79.276	78.916
ملف تم تسويته خلال سنة 2023	شكاية مودعة خلال سنة 2023

المراقبة الجبائية والتسوية المتعلقة بإيداع الإقرارات

5.793	55.596
عملية مراقبة بعين المكان	عملية مراقبة من خلال تدقيق الوثائق

1.529
تحقيقات
خاصة

4.264
تحقيقات
شاملة

الخدمات عن بعد

منخرط 2.183.250

+16%

منخرط جديد 314.151



عمليات 22.756.799

منجزة بطريقة لامادية

+7%



4.070.546
شهادة الكترونية
+14%

11.167.058
أداء عن بعد
+8%

4.546.693
إقرارا
+2%

الرأسمال البشري

موظف 5.356

90%
متمركزون في
المصالح الخارجية

75%
متمركزون في
المصالح المهنية

50%
نساء

11.006
مشارك

572
حصة تكوين

قافلة التواصل والإخبار حول قانون المالية 2023

تم تنظيم عدة لقاءات إخبارية وتحسيسية على مستوى جميع مناطق المملكة مع الشركاء والفاعلين الاقتصاديين لعرض التدابير الجبائية المنصوص عليها في قانون المالية 2023. شكلت هذه الجولة فرصة لتقديم التوضيحات اللازمة والإجابة على مختلف التساؤلات. ونجد ضمن الشركاء هيئة الخبراء المحاسبين وغرف التجارة والصناعة والخدمات بالإضافة إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمراكز الجهوية للاستثمار.



ندوات – نقاش حول أثمان التحويل

نظمت اللجنة الجبائية لهيئة الخبراء المحاسبين وفرع الشمال للاتحاد العام لمقاولات المغرب يومي الخميس 02 فبراير 2023 والإثنين 30 يناير 2023 ندوتين قام بتنظيمهما ثلة من مسؤولي المديرية العامة للضرائب حول المواضيع التالية :

- أثمان التحويل : الوثائق والاتفاقات المسبقة ؛
- الوثائق المتعلقة بأثمان التحويل في المغرب بين الأحكام القانونية والمعايير الدولية.

2

فبراير

30

يونيو

1

يناير



ندوة نقاش منظم من طرف المؤسسة لينكس الجامعية (LINKS)

بدعوة من مؤسسة لينكس الجامعية (LINKS)، قام المدير العام للضرائب يوم الجمعة 16 يونيو 2023 بتنشيط ندوة نقاش حول موضوع "العدالة والنجاحة : أسس الإصلاح الجبائي الجاري" في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق في الدار البيضاء.

التعاون الجبائي الثنائي مع البرتغال

في إطار تقوية التعاون الثنائي في المجال الجبائي بين المغرب والبرتغال، عقد وفد برئاسة السيد المدير العام للضرائب اجتماع عمل مع السيدة هيلينا ماريلا جوزي ألفيس بوجيس المديرية العامة لإدارة الضرائب والجمارك للبرتغال بلشبونة يوم الثلاثاء 11 أبريل 2023. وشكل هذا الاجتماع فرصة لمناقشة افاق التعاون الثنائي بين الإدارتين الجائيتين. كما كان فرصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في المجال الجبائي لاسيما في مجال التحصيل ونظام الفوترة الالكترونية بالإضافة إلى المستجدات المتعلقة بالإصلاحات الجبائية الدولية الجارية.



16

يونيو

11

أبريل

معرض جيتكس (GITEX)

شاركت المديرية العامة للضرائب في الفترة الممتدة بين 31 مايو و 2 يونيو 2023 في النسخة الأولى لمعرض جيتكس إفريقيا-المغرب، الذي نظم بمراكش من قبل مركز دبي التجاري العالمي، تحت رعاية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وبالتعاون مع وكالة التنمية الرقمية. كانت هذه النسخة فرصة للمديرية العامة للضرائب لعرض مختلف الخدمات الضريبية الإلكترونية المقدمة للمستخدمين.



الندوة السادسة والثلاثون لدائرة التفكير والتبادل بين قادة الإدارات الضريبية (CREDAF)

شاركت المديرية العامة للضرائب في الندوة السنوية السادسة والثلاثين لدائرة التفكير والتبادل بين قادة الإدارات الضريبية (CREDAF) والتي تم انعقادها خلال الفترة الممتدة بين 13 و 16 يونيو 2023 بكوناكري بغينيا حول موضوع: "تعزيز الامتثال الجبائي".

- وتطرقت النقاشات و التبادلات للمواضيع الفرعية الثلاثة التالية :
- تعزيز حقوق وضمانات الملتزم ؛
- مكانة المراقبة الجبائية في تعزيز الامتثال الجبائي ؛
- دور الوساطة الجبائية والغير.

16

يونيو



13

يونيو

2

يونيو



31

ماي

شاركت المديرية العامة للضرائب في اليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج، الذي نظم يوم الخميس 10 غشت 2023 تحت شعار "الشباب المغاربة المقيمون في الخارج : توقعات و مساهمات " .

و قد تم خلال هذا اليوم إطلاع المغاربة المقيمين بالخارج بحقوقهم و واجباتهم في المجال الجبائي بالإضافة إلى مساعدتهم في إجراءاتهم الإدارية.

كما تم توزيع دليل جبائي لفائدتهم بهذه المناسبة.

وقع السيد المدير العام للضرائب بروتوكول اتفاق للتعاون مع المكتب الدولي للتوثيق الضريبي (IBFD) في أمستردام بتاريخ 24 يوليوز 2023.

هذا الاتفاق مع المكتب الدولي للتوثيق الجبائي، المورد الدولي الرئيسي في مجال الخبرة الجبائية العابرة للحدود، سيمكن المديرية العامة للضرائب من إقامة تعاون متبادل مفيد للطرفين في مجالات التكوين والبحث وتعزيز القدرات في مجال الجبايات الدولية.





مركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب

وقعت المديرية العامة للضرائب بروتوكول شراكة مع مركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب بتاريخ 21 شتنبير 2023. ويمكن هذا البروتوكول من تعزيز التعاون بين الطرفين في المجال الجبائي بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات لتثمين الرأسمال البشري و زيادة فعالية الإدارة الضريبية عبر تكنولوجيات المعلومات والتواصل.

الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

شارك وفد مهم للمديرية العامة للضرائب، برئاسة السيد المدير العام للضرائب، في أشغال المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي الذي نظم في مراكش من 09 إلى 15 أكتوبر 2023. في هذا السياق، شارك السيد المدير العام للضرائب يوم الأحد 15 أكتوبر 2023 في تنشيط طاولة مستديرة حول الجبايات و التي نظمها المنتدى الجبائي لصندوق النقد الدولي حيث تناولت بشكل رئيسي أحدث الإصلاحات في مجال الجبايات الدولية.



15

أكتوبر

09

أكتوبر

21

شتنبير

2023
التقرير السنوي

المديرية العامة للضرائب

استراتيجية 2024-2028

بلورة الاستراتيجية الجديدة للسنوات الخمس القادمة

قامت المديرية العامة للضرائب خلال سنة 2023 ببلورة استراتيجيتها الجديدة لفترة 2024-2028 والتي تمتد لخمس سنوات.

ولتحقيق ذلك، تم تنظيم عدة اجتماعات تأطيرية لتحديد النهج والتوجيهات العامة للأشغال. كما تم تبني نهج منهجي يركز على أربع محاور رئيسية:

- الموارد البشرية
- الإدارة الموجهة نحو العمليات
- الرقمنة
- المعلومة

بعد وضع الرؤية الجديدة وتحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية، تم تشكيل محفظة مختلف المشاريع في إطار مقارنة تشاركية ومنهجية مبتكرة مكنت من تجميع خبرة ما يفوق 300 مشاركا من مختلف مصالح المديرية حول 15 ورشة موضوعية.

وقد تم تأطير أشغال الورشات من قبل مجموعتين تمثلان أداة التقييم التشخيصي لإدارة الضرائب (TADAT) والمنظمة الدولية للمعايير (ISO) حرصا منها على الموائمة مع أفضل المعايير.

صياغة التنفيذ والتتبع

من أجل نجاح تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، تعتمد المديرية العامة للضرائب على منهجية إدارة المشاريع كما هو موضح في المعيار الدولي (ISO 21500) المتعلقة بـ «إدارة المشاريع، البرامج والمحافظة». وتأخذ هذه المنهجية لإدارة المشاريع بعين الاعتبار مجموعة من المعايير، مثل تخصيص الموارد اللازمة ووضع آليات للتتبع والمراقبة.

تم تكوين لجان خاصة لقيادة المشاريع تعزيزا لمسطرة اتخاذ القرار ضمان تنفيذ ناجع وشفاف للمشاريع. كما تم تصميم وتحديد مؤشرات الأداء لضمان تتبع دقيق وقابل للقياس لمختلف المشاريع.

رؤيتنا

استراتيجية 2028-2024

أن نصير إدارة جبائية مرجعية، منفتحة
واستباقية، توائم أفضل معايير الجودة،
مرتكزين في ذلك على الرأسمال البشري
الكفاء والملتزم، وعلى تكنولوجيا مبتكرة ونظام
تدبير شفاف، عصري وفعال من أجل تحسين
تجربة الملتزم واستقلاليته وكذا تعزيز الامتثال
التلقائي والعدالة الجبائية.

مهمتنا

استراتيجية 2028-2024

تعبئة الموارد الجبائية

تعبئة الموارد الجبائية الضرورية لتمويل
السياسات العمومية لبلادنا وذلك عبر نظام تدبير
جبائي منصف، يضمن الامتثال الجبائي ويوفر
خدمات ناجعة وشفافة.

لبلادنا و عبر نظام

تدبير جبائي منصف

قِيمَنَا

استراتيجية 2028-2024

النزاهة

الابتكار

التنزيل الأمثل للاستراتيجية
الجديدة يرتكز بالأساس على
الرأسمال البشري للمديرية العامة
للضرائب بالإضافة إلى القيم
الأساسية الخمس التي تميزها:

المهنية

الشفافية

العدالة

توجهاتنا الاستراتيجية

1	تقوية التعبئة الشاملة للإمكانيات الجبائية كاملة
2	توطيد علاقات الثقة وتعزيز المواطنة الجبائية
3	الإسهام في تنزيل ورش الإصلاح الجبائي وتوطيد الأمن القانوني وتقوية التمتع الإستراتيجي للمديرية العامة للضرائب على الساحة الجبائية الدولية
4	تعزيز إمكانيات المديرية العامة للضرائب بفضل الرأسمال البشري الكفاء والملتزم وهيكله ملائمة، ومحيط عمل ملائم وكذا تدبير معقلن للميزانية
5	اعتماد أسلوب منهجي وتعزيز أنماط الحكامة لتحسين النجاعة والأداء
6	ترسيخ الذكاء الرقمي وتحديث البنية التكنولوجية وتطوير التحليل والذكاء الجبائيين

النجاعة

التعاقد

يرجع العمل الفعلي بمبدأ تعاقد الأهداف بالمديرية العامة للضرائب إلى سنة 2016 وقد تم تعميمه على كافة الإدارات المركزية والجهوية. ويساهم إضفاء الطابع الرسمي على هذه العقود في تفعيل حوار التدبير بين الأطراف المعنية المكلفة بتحقيق أهداف البرنامج وفق أهداف متفاوض بشأنها. وتجلت المرحلة الأولى من التعاقد، بالنسبة للإدارات المركزية، على المشاريع التي تم اختيارها في إطار إنجاز خطة العمل الاستراتيجية 2017-2022. أما بالنسبة للإدارات الجهوية، فقد التزمت هذه الأخيرة بناء على مؤشرات قابلة للقياس والتي تم تحديد أهدافها بالتشاور مع الأطراف المعنية خصوصاً المدير العام والمدراء المركزيون والجهويون. وقد تم تعميم منهجية التعاقد الجهوي هذه ابتداءً من سنة 2022 على مستوى رؤساء المصالح الجهويين بالمديرية الجهوية للرباط، كمقرر تجريبي، قبل أن تعمم على كافة الإدارات في سنة 2023. وكان ذلك تأصيلاً لبروز العمل بالعقود الجهوية للأداء.

المراقبة الداخلية

تمحورت الإنجازات الرئيسية في مجال المراقبة الداخلية برسم سنة 2023 حول المحاور التالية :

تحديث خريطة المخاطر للمديرية العامة للضرائب عبر تنظيم ورشات عمل مع مجموع ملاك المساطر؛

إطلاق دراسة حول توسيع خريطة المخاطر من خلال دمج جميع المساطر المرتبطة سواء بالأنشطة الوظيفية أو أنشطة الدعم والتي لم تشملها الخريطة بعد؛

تعزيز ثقافة المراقبة الداخلية بالمديرية العامة للضرائب عبر بلورة خطة للتواصل والتحسيس ؛

إعدادات تدريب للمكونين بتعاون مع خبراء برنامج المساعدة التقنية حكمة 2.

التدقيق الداخلي

- شهدت سنة 2023 مجموعة من الإنجازات في مجال التدقيق الداخلي :
- تفعيل البرنامج الوطني للتدقيق الداخلي عبر إتمام 28 مهمة من بينها 19 مهمة تدقيق موضوعية و 9 مهمات تدقيق للمحاسبة بالإضافة إلى 15 تحري للسلوك الجبائي للملزمين ؛
 - بلورة خلاصات مهمات التدقيق الداخلي التي شملت 6 مساطر وإحالتها إلى مالكي المساطر المعنية ؛
 - تقوية الإطار المرجعي للتحريات الجبائية عبر تفعيل مسطرة إنجاز عملية التحري ؛
 - تنسيق ممارسة التدقيق الداخلي بالمديرية العامة للضرائب عبر التكوين المقترح في إطار برنامج الدعم التقني حكمة 2.

النجاعة

التنظيم

اللامركزية

الخيارات الجوهرية على المستوى التنظيمي التي تم تفعيلها سنة 2023 تعلقَت بمواصلة المساطر الخاصة ب :

- إعادة تنظيم المصالح الخارجية ومواءمة الهيئات الجبائية على المستوى المحلي ؛

- تعزيز اللامركزية الإدارية بنقل مهام جديدة إلى المصالح الخارجية من أجل الرفع من استقلالية تدبير التمثيليات الجهوية بغاية تحسين السرعة والجدوى في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

المصالح

ترتكز المديرية العامة للضرائب على تنظيم مركزي وجهوي متمحور حول :

مديريات جهوية

تهتم بالخدمات لفائدة المرتفقين والامتثال الجبائي والمراقبة وتعبئة العائدات

9

مديريات مركزية

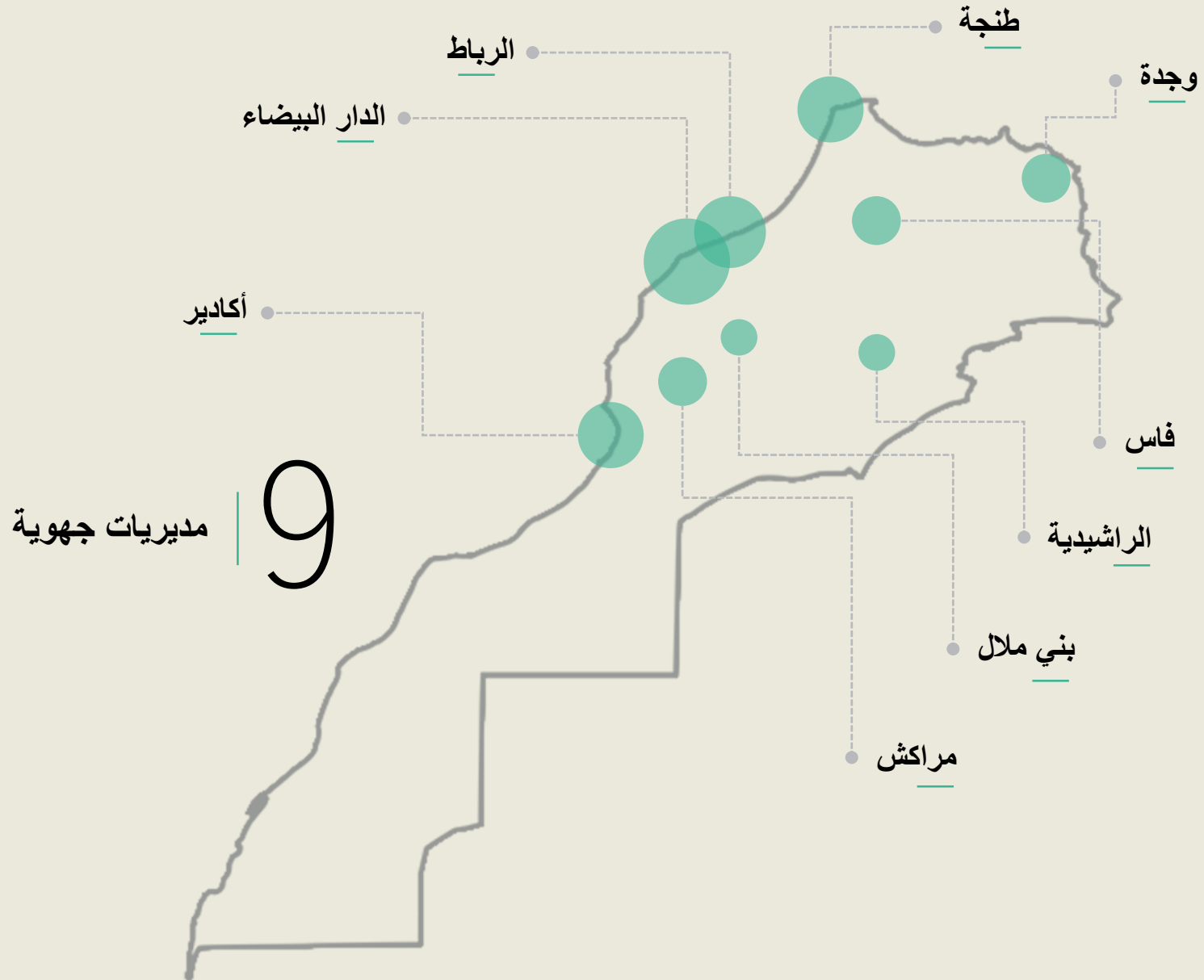
تتكفل بمهام القيادة والدعم ومراقبة المساطر

5

الهيكل التنظيمي

المدير العام للضرائب

مديرية التشريع والدراسات والتعاون الدولي	مديرية تنشيط الشبكة	مديرية المراقبة	مديرية الموارد والتدقيق	مديرية التبسيط والنظام المعلوماتي والاستراتيجية	
قسم الدراسات التشريعية والتنظيمية	قسم التدبير الجبائي	قسم الإشراف على عمليات التحقيق وتتبع الطعون	قسم الموارد البشرية	قسم تطوير وتبسيط تطبيقات النظام المعلوماتي	قسم المراقبة الداخلية وتتبع الإجراءات الجزرية للغش الضريبي
قسم الجبايات والتعاون الدولي	قسم المحاسبة وتتبع التحصيل	قسم التحريات وإغناء المعطيات والبرمجة	قسم الميزانية والتجهيزات	قسم البيانات التحتية والإنتاج المعلوماتي	
قسم الدراسات والإحصائيات والتوقعات الجبائية	قسم المنازعات	قسم اليقظة وتتبع الوضعية الجبائية للمقاومات الكبرى	قسم التدقيق ومراقبة التدبير	قسم استراتيجية وحكمة نظام وأمن المعلومات	
قسم الأمن القانوني والمساعدة في التسوية الودية	قسم مساعدة صاحب المشروع وتبسيط المساطر والشراكة				



الموارد

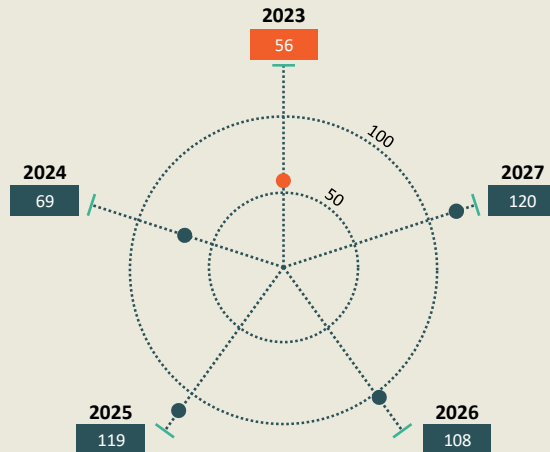
الرأس المال البشري

إيماناً منها بالدور الأساسي الذي يلعبه رأس مالها البشري في تحقيق مهامها، تعتمد المديرية العامة للضرائب على إدارة استباقية للوظائف والمهارات تستجيب للتحديات الناجمة عن زيادة التقاعد وتوفير الكفاءات اللازمة لمواكبة مختلف أورش التحول.

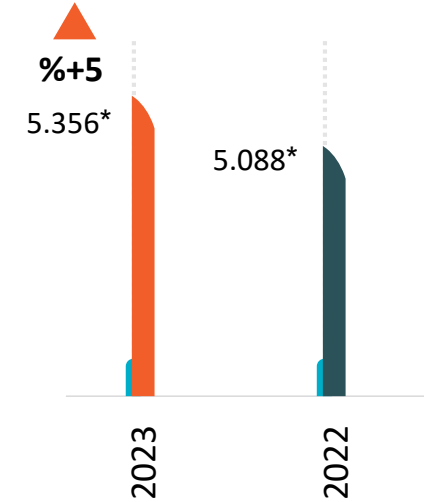
عدد الموظفين

بلغ إجمالي عدد موظفي الإدارة العامة للضرائب في عام 2023 حوالي 5.356 موظفًا، بزيادة قدرها 5% مقارنة بسنة 2022. وكان الهدف من التوظيف الذي تم في عام 2023 هو تعزيز الخدمات المهنية التي حصلت على أكثر من 99% من الموظفين الجدد. وبلغت نسبة الموظفين الجدد الموجهين إلى وظائف التدبير الجبائي، والتحصيل، والتسجيل، ومراقبة التصريحات التقديرية على التوالي 73%، و18%، و8%.

عدد المحالين على التقاعد



تطور عدد الموظفين

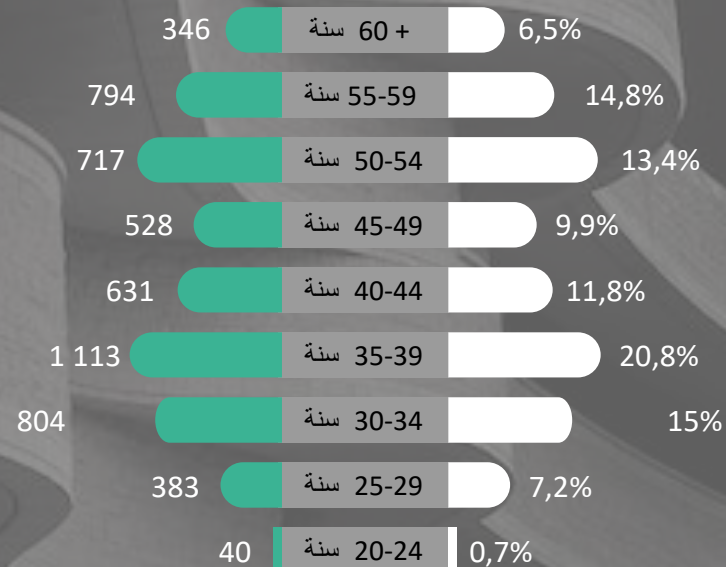


* بما فيها أعوان الجماعات

الرأس مال

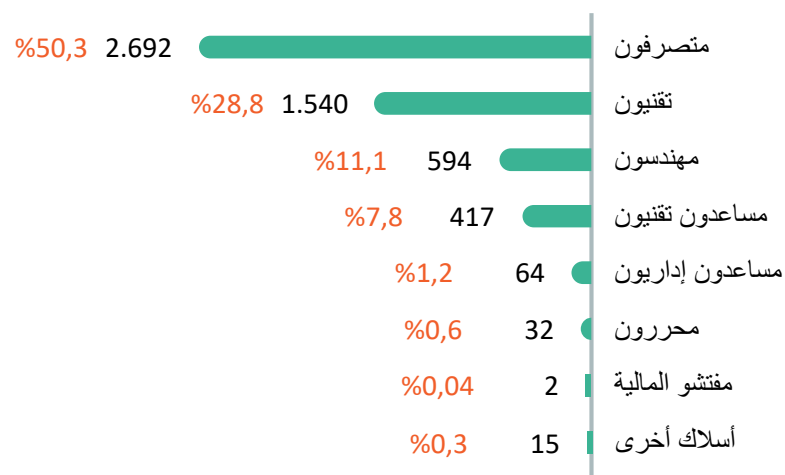
البشري

هرم الأعمار



من خلال تحليل تركيبة الرأسمال البشري للمديرية العامة للضرائب يتبين أن هناك توازنا تاما في أعداد النساء والرجال بحصة 50% لكل واحد منهما. كما يظهر هيمنة رتب المتصرفين والتقنيين بنسبة تركيز تبلغ 79% من العدد الاجمالي للموظفين. كما أن نسبة 89% من عدد الموظفين يعملون بالمصالح الخارجية وذلك حسب توزيع يأخذ بعين الاعتبار المميزات الخاصة لكل جهة (الاقتصاد، عدد الملزمين ...). فيما يزاول 75% من الموظفين مهامهم داخل الأنشطة الوظيفية (تدبير جبائي، تحصيل، تسجيل ومراقبة).

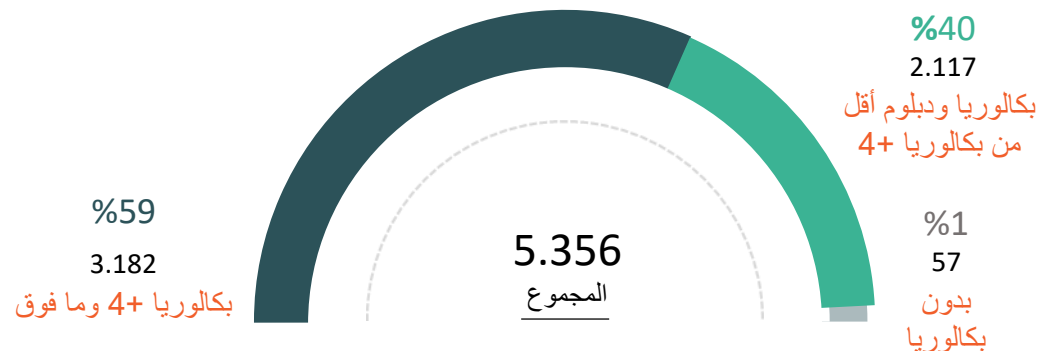
عدد الموظفين حسب السلك الإداري



عدد الموظفين حسب النوع



عدد الموظفين حسب المستوى التعليمي



عدد الموظفين حسب النشاط الوظيفي

2.070	التدبير الجبائي
737	التحصيل
529	المراقبة
520	التسجيل ومراقبة التصريحات التقديرية
321	متدربون
317	الدعم
219	القيادة والتدبير
157	النظام المعلوماتي
134	المنازعات
117	تدبير الموارد البشرية
83	الميزانية والتجهيز
55	البرمجة والتواصل
55	التدقيق والتفتيش
14	الدراسات والتوقعات الجبائية
12	الدراسات التشريعية والقانونية
11	التعاون الدولي
5	الأمن القانوني والمساعدة على التسوية الودية

عدد الموظفين حسب الجهات

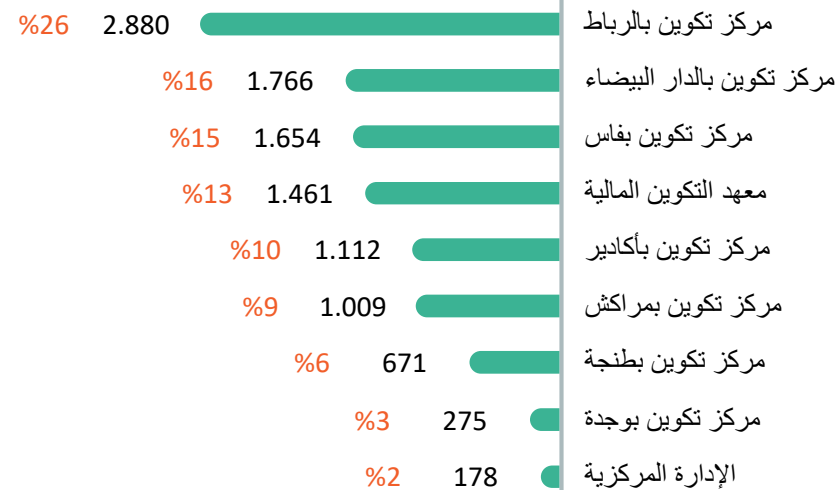
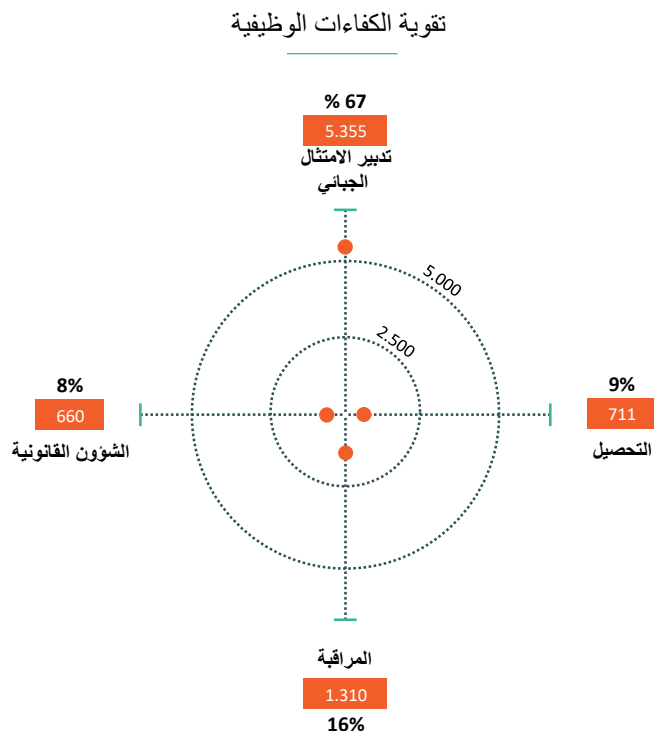
522	9,7%	الإدارة المركزية
1.174	21,9%	المديرية الجهوية بالدار البيضاء
818	15,3%	المديرية الجهوية بالرباط
590	11%	المديرية الجهوية بفاس
474	8,8%	المديرية الجهوية بطنجة
455	8,5%	المديرية الجهوية بمراكش
424	7,9%	المديرية الجهوية بأكادير
309	5,8%	المديرية الجهوية بوجدة
183	3,4%	المديرية الجهوية ببني ملال
86	1,6%	المديرية الجهوية بالراشيدية
321	6%	الموظفون الجدد

التكوين

من أجل تمكين الموظفين الجدد من اكتساب القواعد اللازمة لمزاولة مهامهم تم تصميم برامج تكوين متنوعة وذلك موازاة مع برامج التكوين المستمر التي تهدف إلى تقوية ورفع مستوى كفاءات باقي الموظفين.

وقد استفاد 134 إطارا جديدا برسم سنة 2023 من التكوين الأولي الذي تم داخل 4 مراكز للتكوين. من جهة أخرى، سجل التكوين المستمر الذي شمل الوحدات التدريبية الوظيفية والمستعرضة ما مجموعه 11.006 مشاركة منها 9.545 على مستوى مراكز التكوين للمديرية العامة للضرائب و1.461 على مستوى معهد المالية ومديرية الشؤون الإدارية والعامة. وتطُرقت هذه الوحدات أساسا إلى تقوية الكفاءات الوظيفية والمستعرضة لفائدة 2.842 مستفيد بنسبة استفادة بلغت 60%.

التكوين المستمر : توزيع المشاركين حسب مركز التكوين



التواصل الداخلي

يساهم مسار التواصل الداخلي الذي تتجهه المديرية العامة للضرائب إلى تيسير التدفق السلس للمعلومات وذلك عبر تطوير التواصل الأفقي من خلال اطلاع مجموع الموظفين بالمستجدات المتعلقة بالجبايات ومختلف الأحداث المرتبطة بمؤسستهم. ويتم هذا الإجراء بشكل أساسي عبر الموقع الإلكتروني للمديرية وكذا الرسائل. في هذا الإطار، منشورا وتحديثا بهدف تقاسم المعلومة وتحسين مقرونيتهما عبر بوابة الأنترنت للمديرية. ونجد من بين المنشورات المجلة الداخلية "Le lien News" و4.994 عملية اليقظة الصحافية التي تضم تقارير موضوعية شهرية وتقارير صحافية يومية.

الوثائق

تتوفر المديرية العامة للضرائب على منظومة خاصة بالتوثيق موضوعه رهن إشارة الرأسمال البشري للمديرية. وتشمل هذه المنظومة بوابة للوثائق ومركز للوثائق ونشرات وإرسالات موجهة عبر البريد. وقد بلغ عدد عمليات الولوج إلى بوابة الوثائق ما يناهز 19.052 عملية شملت 5.104 عملية شحن. وقد تم إغناء عدد الوثائق بـ320 كتاب و526 مقالات للمجلات. وتم نشر ما يزيد عن 478 مقال للمجلات خلال سنة 2023. كما تم تحديث مجموعة من التجميعات والدلائل خصوصا تجميع النصوص الجبائية وجميع لمقالات المجلة الفرنسية للمالية العامة وجميع للمقالات التي نشرت في المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية « REMALD ». وقد نجم عن عمليات اليقظة على الصعيد الوطني والدولي إنجاز 7 عملية لليقظة الفضائية الشهرية وتقارير ومجلتان و120 عملية لليقظة الهادفة و160 تنبيه عبر البريد الإلكتروني.

التكوين الأساسي: توزيع المشاركين حسب المركز



أبرز مؤشرات التكوين خلال 2023

11.006 عدد المشاركات	60% نسبة الاستفادة
572 عدد الحصص	53% نسبة المستفيدين

أنظمة المعلومات

أصبحت أنظمة المعلومات للمديرية العامة للضرائب، خلال مرحلة تحولها الرقمي، حجر أساس يدعم مجموع نشاطاتها. تندرج هذه الأنظمة بذلك ضمن أبرز اهتمامات المديرية سواء على المستوى الاستراتيجي أو التنظيمي.

تميزت سنة 2023 بتواصل المجهودات الهادفة إلى تقوية الإطار الاستراتيجي وتحسين حكمة النظام المعلوماتي. نذكر فيما يلي أبرز الإنجازات في هذا المجال برسم سنة 2023 :

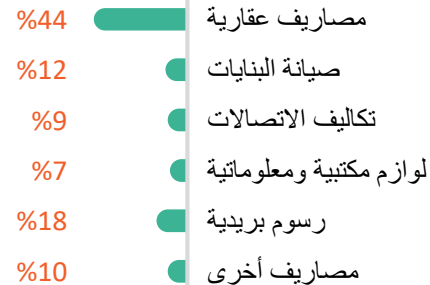
- تفعيل نظام استمرارية العمل والتي تشمل مجال "مسطرة تحصيل الرسوم والضرائب". وقد تمت بلورة سياسة واستراتيجية استمرارية العمل بناء على تحاليل التأثير والمخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات المهن المتعلقة باستمرارية العمل، وقد تم تفعيل مسطرة خاصة بتدبير استمرارية العمل الغاية منها تقوية صلابة وتجاوب المديرية العامة للضرائب في مواجهة الحوادث.
- تفعيل نظام تدبير الأمن الذي شمل في وقت أول المسطرة المهنية "تبادل المعلومات على الصعيد الدولي" بالإضافة إلى الخدمات المعلوماتية التي تدعمه خصوصاً نظام الخدمات عبر الإنترنت والنظام الموحد للتصريح. وفي هذا الإطار، تمت بلورة سياسة متعلقة بأمن النظام المعلوماتي وتحديد أهدافها القابلة للقياس. كما يتم تتبع أداء نظام تدبير أمن النظام المعلوماتي بشكل مستمر استناداً على مجموعة من لوحات القيادة ومؤشرات أداء خاصة.
- تقوية مقاربة المساطر عبر تفعيل مسطرة تصنيف المكونات المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب. ويمكن تصنيف المكونات حسب حساسيتها وأهميتها العملية، بفضل هذه المسطرة، من توزيع أنجع لموارد الأمن وتطبيق متناسب لإجراءات الأمن.
- تحسين إمكانيات الرصد لمركز أمن العمليات عبر إطلاق وتفعيل تطبيق الاستعلام عن التهديدات السيبرانية. ويهدف هذا التطبيق إلى تحديد نقاط الضعف والكشف عن الهجمات بالإضافة إلى تتبع المستجندات في مجال الجريمة السيبرانية.
- تطبيق التوصيات الصادرة عن مختلف الهيئات منها تلك الصادرة عقب مهمة التدقيق التنظيمي والتقني التي قامت بها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات "DGSSI" سنة 2021 بالإضافة إلى تلك الصادرة عن منظمة التعاون الدولي والتنمية.
- إنجاز مجموعة من حصص التحسيس والتكوين في مجال أمن نظام المعلومات.

موارد الميزانية

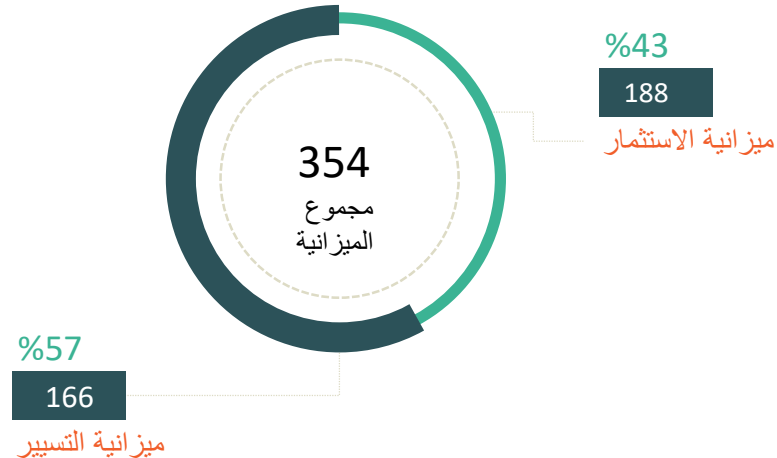
بينما بلغت إصدارات الميزانية برسم نفقات التسيير والاستثمار على التوالي نسب 94% و71%.
وتبلغ نسبة اللامركزية في إدارة ميزانية التسيير حوالي 58%.

بلغت الاعتمادات المخصصة خلال سنة 2023 نحو 354,55 مليون درهم، منها 166,55 مليون درهم برسم نفقات التسيير و188 مليون درهم لنفقات الاستثمار. وقد تم توظيف هذه الاعتمادات لضمان استمرارية الخدمات وتحقيق مختلف أورش التحديث.

هيكل ميزانية التسيير



ميزانية المديرية العامة للضرائب (بملايين الدراهم)



2023
التقرير السنوي

تطور النصوص التشريعية والتنظيمية الجبائية



المديرية العامة للضرائب
+0C0H0 +0C0+0C+ 1X0X0C1
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

التشريع الجبائي الوطني

تعكس مقتضيات الجبائية لقانون المالية لسنة 2023 الأهداف الأولوية وآليات تفعيل المنصوص عليها بالقانون الإطار رقم 69-19 المتعلق بالإصلاح الجبائي. كما أنها تجسد التزامات الحكومة لاسيما في إطار الحوار الاجتماعي.

نجد من بين الأهداف التي ارتكزت عليها المقتضيات الجبائية، المنصوص عليها في قانون المالية، إصلاح الضريبة على الشركات والأنظمة الضريبية برسم الضريبة على الدخل وترسيخ مبدأ حياد الضريبة على القيمة المضافة وترشيد الامتيازات الجبائية بالإضافة إلى دعم الشركات في وضعية صعبة. كما نجد تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات وتعبئة الإمكانيات الجبائية الكاملة في خدمة التضامن والإدماج والتماسك الاجتماعي. لذا، فإن المقتضيات الجبائية المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2023 تظهر كما يلي :

التدابير الخاصة بالضريبة على الشركات

1 مراجعة أسعار الضريبة على الشركات في إطار التوجه التدريجي نحو سعر موحد

2 التخفيض التدريجي لسعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها

3 إيقاف تطبيق الإعفاء المخول للشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" عند انقضاء الستين (60) شهرا الأولى الموالية لتاريخ تأسيسها

4 إحداث إمكانية تكوين مؤونة للاستثمار بالنسبة لشركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

5 ترشيد امتيازات مناطق التسريع الصناعي المخولة للمقاولات المالية

التدابير الخاصة بالضريبة على الدخل

- | | | | | | |
|----|--|----|--|----|---|
| 1 | مراجعة نظام فرض الضريبة على المحامين | 2 | تخفيض العبء الضريبي على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتقاعدين | 3 | تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين الجدد |
| 4 | تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له | 5 | مراجعة السعر المطبق على المكافآت المدفوعة للمدرسين الذين لا ينتمون إلى المستخدمين الدائمين لمؤسسات التعليم والتكوين المهني | 6 | مراجعة نظام فرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية |
| 7 | إلغاء الإعفاء من الادلاء بالإقرار المتعلق بمجموع الدخل بالنسبة للدخول الفلاحية المعفاة | 8 | تشجيع الادخار في إطار عقود تأمين التعاقد | 9 | مراجعة نظام فرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية ومراقبتها |
| 10 | مراجعة صيغ تحديد الأساس المفروضة عليه الضريبة في حالة الفرض التلقائي للضريبة على الدخل المطبق على الأرباح العقارية | 11 | توحيد سعر الضريبة على الدخل المطبق على الأرباح المحققة من التفويت الأول للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري | 12 | تحسين شروط الإعفاء من الضريبة على الدخل المطبق على الأرباح العقارية |

التدابير الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة

1 إعفاء الأشخاص الذاتيين الذين يزاولون المهن المنظمة والذين يساوي رقم أعمالهم السنوي أو يقل عن 500.000 درهم، من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم

2 توحيد سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على المهن الحرة

3 إحداث إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة

4 إعفاء الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

التدابير الخاصة بالضريبة على الدخل (تتمة)

13 تحسين نظامي المقاول الذاتي والمساهمة المهنية الموحدة

14 ترشيد التحفيزات الضريبية المنصوص عليها فيما يخص الضريبة على الدخل برسم دخول الأجور لفائدة أجراء الأبنك ومقاولات التأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

15 مراجعة السعر الخاص المحدد في 20٪ المطبق على دخول بعض الشركات واستبداله بسعر الجدول تماشيا مع مراجعة أسعار الضريبة على الشركات

16 تحديد الحد المعفى للتعويض في حالة الفصل عن العمل أو المغادرة الطوعية للعمل

17 إعفاء الوهبات المسلمة مباشرة إلى المستفيدين منها

18 إدراج الدخول المتأتية من تربية النحل في فئة الدخول الفلاحية

اتفاقيات الاستثمار مع الدولة

بالإضافة إلى الإعفاءات الجبائية الممنوحة في إطار الحق العام، يتضمن القانون المغربي امتيازات مالية وجبائية وجمركية خاصة لفائدة المستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود الاستثمار التي تم توقيعها مع الدولة، شريطة الاستجابة للشروط المطلوبة وبعد الحصول على موافقة لجنة الاستثمار التي يرأسها السيد رئيس الحكومة.

نقدم فيما يلي حصيلة سنة 2023 :

113	مشاريع اتفاقيات الاستثمار والتعديلات الموافق عليها
42	اللجنة التقنية لإعداد وتتبع اتفاقيات الاستثمار
11	لجان التحرير
6	اللجان المركزية للتتبع
180 مليار درهم	المبلغ الإجمالي المتوقع للاستثمار
25 مليار درهم	الامتيازات الجبائية المقدرة

قبل فاتح يناير 2024

تم إدماج مجموع التعديلات المدرجة في

قانون المالية 2023

وتلك التي تم برمجتها في

قانون المالية 2024

في مختلف الأنظمة المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب (النظام المندمج للتضريب، نظام الضرائب على الإنترنت، النظام المعلوماتي المساعد على اتخاذ القرار). وشملت هذه التعديلات أغلب الإقرارات وعدة بيانات الأداء ومجموعة من استمارات المراقبة الضريبية.

الجبائيات الدولية

الاتفاقيات الجبائية

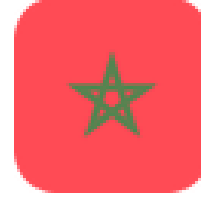
في إطار الرقي بالعلاقات الاقتصادية الدولية وتقوية التعاون الثنائي، شرعت المديرية العامة للضرائب خلال فبراير ويونيو 2023 في مفاوضات لإبرام اتفاقيات جبائية لتفادي الازدواج الضريبي مع كل من بيلاروسيا وكمبوديا.



كمبوديا



بيلاروسيا



تتبع أشغال منظمة الأمم المتحدة حول القرار الإفريقي في مجال التعاون الجبائي

شاركت المديرية العامة للضرائب في أشغال منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بالقرار المعنون "تعزيز التعاون الجبائي المدمج والناجع بمنظمة الأمم المتحدة" والتي تم خلالها اختيار المغرب ليشغل مقعدا ويمثل القارة الإفريقية داخل التنظيمين الحديثي التأسيس : هيئة الحكومة الدولية الخاصة ومكتب هيئة الحكومة الدولية الخاصة.

أشغال هيئة الخبراء للأمم المتحدة

في إطار أشغال هيئة الخبراء للأمم المتحدة، شاركت المديرية العامة للضرائب خلال مارس وأكتوبر 2023 في الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين لهيئة الخبراء للأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون الدولي في المجال الجبائي قصد مناقشة المعايير والمبادئ التوجيهية الجديدة للجبائيات الدولية.

جبائيات " الاصول الرقمية crypto actifs "

دائما في إطار أشغال هيئة الخبراء للأمم المتحدة في شقها المتعلق بالتعاون الدولي في مجال الجبائيات، شاركت المديرية العامة للضرائب، بصفتها عضواً، في أشغال المجموعة الخاصة بالأصول الرقمية. وقد اقترحت هذه المجموعة مشروع مجموعة أدوات يهدف مساعدة البلدان، خصوصا تلك النامية، على تحديد المخاطر المتعلقة بالأصول الرقمية في النماذج المتعلقة بعدم الازدواج الضريبي.

معيار تبادل المعلومات عند الطلب

تم تعيين المغرب من طرف المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية من أجل المشاركة في تقييم السنغال ودجيوتي ومدغشقر.

كما كانت المديرية العامة للضرائب حاضرة في مختلف الأشغال والأحداث، التي نظمتها الهيئات الدولية، في مجال تبادل المعلومات خصوصا منها التي نظمت من طرف المنتدى العالمي وجمعية إدارات الجبائيات للدول الإسلامية بالإضافة إلى المنتدى الإفريقي حول إدارة الجبائيات.

الرقى بربادة النساء

شهدت سنة 2023 مشاركة المديرية العامة للضرائب في برنامج " النساء رائدات في الشفافية الجبائية " للمنتدى العالمي. يهدف هذا البرنامج، المعزز لريادة النساء في مجال الشفافية الجبائية وتبادل المعلومات، إلى تكوين شبكة من النساء المدافعات عن الشفافية الجبائية داخل إدارات البلدان النامية العضوة بالمنتدى العالمي.

المساعدة التقنية في مجال التعاون جنوب جنوب

في إطار تقوية التعاون جنوب جنوب، أجابت المديرية العامة للضرائب على طلبات المساعدة التقنية من طرف الإدارات الجبائية الشريكة للاستفادة من الخبرة المغربية في المجال الجبائي نذكر من بينها :

المؤسسة	الموضوع
وزارة الميزانية لجمهوربة دجيبوتي	توقعات العائدات الجبائية
وزارة المالية والتخطيط لجمهوربة تنزانيا	تدبير الضريبة على القيمة المضافة والامتنال لهذه الضريبة بالإضافة إلى استعمال التكنولوجيا في هذا التدبير بهدف تعبئة العائدات الداخلية.
المديرية العامة للضرائب للبنين	مسطرة رقمنة إجراء تسجيل العقود.
المديرية العامة للضرائب لبوركينا فاسو	التجميع الالكتروني للبيانات الإحصائية والجبائية.
المديرية العامة للضرائب لسريلانكا	تدقيق الشركات المتعددة الجنسيات خصوص في مجال أثمان التحويل.



ملائمة الأنظمة الجبائية المغربية مع المعايير الدولية

في إطار تتبع امتثال الأنظمة المغربية للمعايير الدولية، شاركت المديرية العامة للضرائب في إنجاز الرصد السنوي رفقة منتدى الممارسات الجبائية الضارة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول النظام الجبائي للقطب المالي للدار البيضاء والتي تمكن المغرب في الحفاظ على علامة “ نظام غير ضار (معدل) ” في أبريل 2023.

كما شاركت المديرية العامة للضرائب في مختلف الاجتماعات والمناقشات المتعلقة بالركيزة الثانية (قواعد غلوب) بعد انخراط المغرب في التوافق الدولي للحل بناء على ركيزتين المقترحة لإيجاد حل للاشكالية الدولية المتعلقة بإخضاع الاقتصاد الرقمي للضريبة.

التبادل الآلي للمعلومات

تم إعداد دفتر للشروط الخاصة لاقتناء برنامج للتبادل الآلي للمعلومات. ويشمل هذا البرنامج :

- إيداع الإقرارات المتعلقة ب(FATCA-CRS-CbCR)
- تبادل المعلومات عبر النظام المشترك للإرسال (SCT)
- تدبير تتبع (FATCA-CRS-CbCR)

الالتزامات الدولية للمغرب في مجال محاربة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح

التزم المغرب منذ انضمامه للإطار الشامل سنة 2019 برفع مستوى ممارساته، عبر الاتفاقيات، في مجال محاربة التآكل الضريبي وتحويل الأرباح لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتساهم المديرية العامة للضرائب في هذا الارتقاء بالمستوى عبر مجموعة من الإجراءات التي اتخذت في إطار المشروع المدبر من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منها على الخصوص :

أشغال إخضاع الاقتصاد الرقمي للضريبة :

إجراء 1

في إطار تتبع الأشغال حول الاقتصاد الرقمي، شاركت المديرية العامة للضرائب في اجتماعات مختلف فرق العمل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نجد من بينها الفريق 1 الذي يهتم بالجوانب المتعلقة بالاتفاقيات الجبائية الدولية. ثم الفريق 6 الذي يعالج الأسئلة المتعلقة بأثمان التحويل كما حضرت المديرية في اجتماعات فريق الدراسة حول الاقتصاد الرقمي. علاوة على ذلك، بصفتها عضو دائم باللجنة التقنية للمنتدى الإفريقي لإدارات الضرائب حول الجبايات العابرة للحدود، واصلت المديرية أشغالها المتعلقة بالاقتصاد العابر للحدود بما فيها تلك المتعلقة بإخضاع الاقتصاد الرقمي للضريبة.

محاربة اللجوء المتعسف للاتفاقيات الجبائية

إجراء 6

في إطار التقييم السنوي من طرف النظراء فيما يخص الإجراء 6 لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، أجابت المديرية العامة للضرائب على الاستبيان وضحت من خلاله وضعية شبكتها الاعتيادية ودرجة امتثالها للمعايير الدنيا لمشروع محاربة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح. وبالتالي، وبناء على الاستبيانات المرسلة إلى أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من طرف الدول الأعضاء بالإطار الشامل، تم إعداد تقرير حول الامتثال للمعيار الأدنى للاتفاقيات الجبائية المبرمة من طرف هؤلاء الأعضاء.

الوثائق المتعلقة بأثمان التحويل والإقرار عن كل بلد

إجراء 13

في إطار التقييم السنوي من طرف النظراء فيما يتعلق بالإجراء 13 لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (BEPS) الذي يتناول توثيق أثمان التحويل والإقرار عن كل بلد. وبعد نشر دليل الإقرار المذكور، امتثلت المديرية العامة للضرائب لتوصيات تحسين الإطار القانوني ذي الصلة، وتحديد قاعدة الإيداع المحلي والتحول النقدي للحد الأدنى للائتمان لهذا الإقرار، وذلك وفقاً للمعايير الدولية المنصوص عليها في هذا المجال. ولقد تم حذف هذه التوصيات من تقرير عام 2023 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المغرب في هذا الشأن بناءً على الاستبيانات الموجهة إلى أمانة المنظمة من قبل الدول الأعضاء في الإطار الشامل.

آلية تسوية المنازعات

إجراء 14

يهدف هذا الإجراء إلى وضع إطار لتتبع الإحصائيات المتعلقة بالمسطرة الرضائية. بالتالي، وعلى غرار الدول الأعضاء بالإطار الشامل، قام المغرب، عبر منصة مخصصة لذلك، بتقديم وضعية مخزونه لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلق بحالات المساطر الرضائية.

الأمن والمساعدة القانونية

المساعدة القانونية

الخبرة القانونية

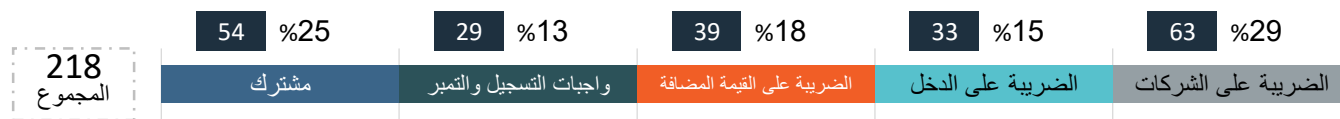
طرحت المديرية العامة للضرائب 11 رأيا خلال سنة 2023 حول مشاريع نصوص قانونية وتشريعية قدمتها الوحدة المركزية للشؤون القانونية بوزارة الاقتصاد والمالية.

الإجابة على أسئلة السادة البرلمانين

قامت المديرية كذلك بمعالجة 45 تساؤلا للسادة البرلمانين تطرقت لمختلف جوانب الجبايات.

اتخاذ المواقف

في إطار المجهودات المبذولة من أجل المراقبة والمساعدة القانونية للملزمين، عالجت المديرية العامة للضرائب 218 طلبا حول مواضيع جباية واتخاذ المواقف.



الطلبات

في إطار بلورة قانون المالية للسنة المالية 2023، عالجت المديرية العامة للضرائب 115 طلبا خلال 2023 صادرة عن 22 فاعل اقتصادي واجتماعي.

التعديلات

بلغ عدد التعديلات المعالجة خلال سنة 2023 على مستوى مجلس النواب ومجلس المستشارين 254 و174 تعديلا على التوالي .

الأمن القانوني

المرحلة الوقائية

سجلت المديرية العامة للضرائب 60 طلبا برسم سنة 2023 موزعة بين الاستشارات الضريبية المسبقة والاتفاقات المسبقة (الأحادية والثنائية) حول أثمان التحويل، وذلك في إطار تقوية الأمن القانوني في مرحلته الوقائية للمقاوالات المنشأة في المغرب سواء بالنسبة لمبادلاتها على الصعيد الوطني والدولي. بلغت طلبات الاستشارة الضريبية المسبقة 54 طلبا بنسبة انجاز بلغت 100%. وسجلت هذه الإنجازات في إطار مساطر الاستفسارات المسبقة الخاصة المنصوص عليها بالمادة 234 المكررة ثلاث مرات بالمدونة العامة للضرائب. أما فيما يخص المعاملات العابرة للحدود، تم تقديم 6 طلبات في مجال الاتفاقيات المسبقة حول أثمان التحويل وفقا للمادتين 234 مكرر و234 مكرر مرتين من المدونة العامة للضرائب بلغت هذه الاتفاقيات الموقعة في 2023 ما يناهز 9 اتفاقيات، 4 منها جديدة و 5 منها متعلقة بالتجديد.

مرحلة التسوية

في مجال إجراءات التسوية، توصلت المديرية العامة للضرائب برسم سنة 2023 بـ 45 طلبات الآراء للمساعدة في تسوية النزاعات الجبائية المتعلقة بأسئلة المبادئ المطروحة خلال المراقبة الجبائية مسجلة ارتفاعا سنويا بلغ 7% كما بلغت نسبة معالجة هذه الحالات ما يناهز 100%. فيما يخص المسطرة الرضائية لتسوية المنازعات الجبائية المتعلقة بأثمان التحويل المنصوص عليها بالمادة 25 للاتفاقيات الجبائية الدولية لتفادي الازدواج الضريبي نموذج هيئة الأمم المتحدة أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في هذا الصدد، تمثلت حصيلة سنة 2023 في إيداع طلب وحيد ولحالة واحدة معالجة نهائيا و4 حالات في طور المعالجة.



2023
التقرير السنوي

تعزيز الامتثال التلقائي



يعتبر الامتثال الضريبي التلقائي ركيزة لكل نظام جبائي. ويستند تعزيزه على ترسيخ ثقافة للمواطنة الجبائية تشجع على الامتثال وتظل ضرورية لضمان الأمن المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وعيا منها بهذا الرهان، تقوم المديرية العامة للضرائب بعدد من الاجراءات تخص مجال التربية والتوعية الجبائية وتعمل على تبسيط الإجراءات الجبائية والإدارية وتحديث الخدمات المتعلقة بمساعدة الملزمين مستفيدة في ذلك من الإنجازات المحققة في مجال الرقمنة.

التوعية والتربية الجبائية

المنشورات المؤسسية

مذكرة دورية رقم 733

تعرض المذكرة بشكل مفصل المقتضيات الجبائية لقانون المالية رقم 22-50 للسنة المالية 2023.

المدونة العامة للضرائب لسنة 2023

تضم المدونة، قواعد الوعاء والتحصيل، الجزاءات والمساطر الجبائية ولا سيما قواعد المراقبة والمنازعات.

كبسولات وربورتاجات

تم نشر مجموعة من الكبسولات والروبورتاجات فيديو خلال سنة 2023 تطرقت إلى مواضيع المواطنة الجبائية والشركات التي أوقفت نشاطها.

المساهمة في مجلة "المالية" لوزارة الاقتصاد والمالية

تمثلت مساهمة المديرية في هذه المجلة في المقال التالية :

- مقال "المقتضيات الجبائية الجديدة لسنة 2023"
- مقال "النفقات الجبائية : تحديات وتحليل أداة للسياسة العمومية"
- مقال "مشروع قانون المالية لسنة 2023 : أبرز التعديلات"

الدلائل الجبائية

الدليل الجبائي للمغاربة المقيمين بالخارج

يهدف هذا الدليل إلى إخبار المغاربة المقيمين بالخارج بجميع المساطر الجبائية التي قد تهمهم وكذلك طرق التواصل مع المديرية الموضوعة رهن إشارتهم.

نظام التحفيزات الجبائية

يعرض هذا الدليل أهم التحفيزات الضريبية الواردة في المدونة العامة للضرائب ونص القانون الخاص بالجبائيات المحلية.

النظام الجبائي الخاص بالمحامين

يتعلق الأمر بدليل يضم المقترحات الجبائية المدرجة بقانون المالية 2023 لفائدة المحامين. وتهم هذه التدابير على حد سواء الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل والاقطاع من المنبع.

دليل إقرار وأداء المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي.

تم إعداد هذا الدليل لمساعدة المواطن بخصوص ملأ الإقرار وأداء المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي.

الدليل الجبائي المتعلق بالإقرار عن كل بلد

تم تصميم هذه الوثيقة لشرح الإجراءات التطبيقية للمغرب في نظام الإقرار عن كل بلد.

دليل مراقبة أثمان التحويل

يهدف هذا الدليل إلى تقديم التوجيهات العملية لفائدة المراقبين المعنيين بمراقبة المعاملات العابرة للحدود لضمان تطبيق عادل وشفاف لقواعد أثمان التحويل وتفاذي تآكل الوعاء الجبائي بالإضافة إلى تحسين نافع للعائدات الجبائية و تعزيز بيئة ملائمة للاستثمارات الأجنبية.

دليل استعمال الخدمة الالكترونية المتعلقة بأجال الأداء بنظام الضرائب على الإنترنت (SIMPL).

يتعلق الأمر بدليل يطلع الملزم على طريقة استعمال الخدمة الالكترونية الخاصة بإقرار "أجال الأداء".

دليل طلب رأي المسبق للإدارة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل / أرباح عقارية

يساعد هذا الدليل المرتفق على إيداع طلب الرأي المسبق للإدارة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل / أرباح عقارية.



شبكات التواصل الاجتماعي

تولي المديرية العامة للضرائب أهمية متزايدة لوجودها على شبكات التواصل الاجتماعي بغرض التبسيط والتربية الجبائية حيث بلغ عدد المشتركين في صفحاتها 184.194 مشتركاً في ممت سنة 2023. وتمثلت حصيلة المديرية في هذا المجال في اصدار مجموعة من المنشورات في صفحاتها "ضربتنا" والتي تناولت مختلف المواضيع كما قامت بتقديم 5.450 إجابة على تساؤلات المرتفقين.

الصحافة والتواصل السمعي البصري

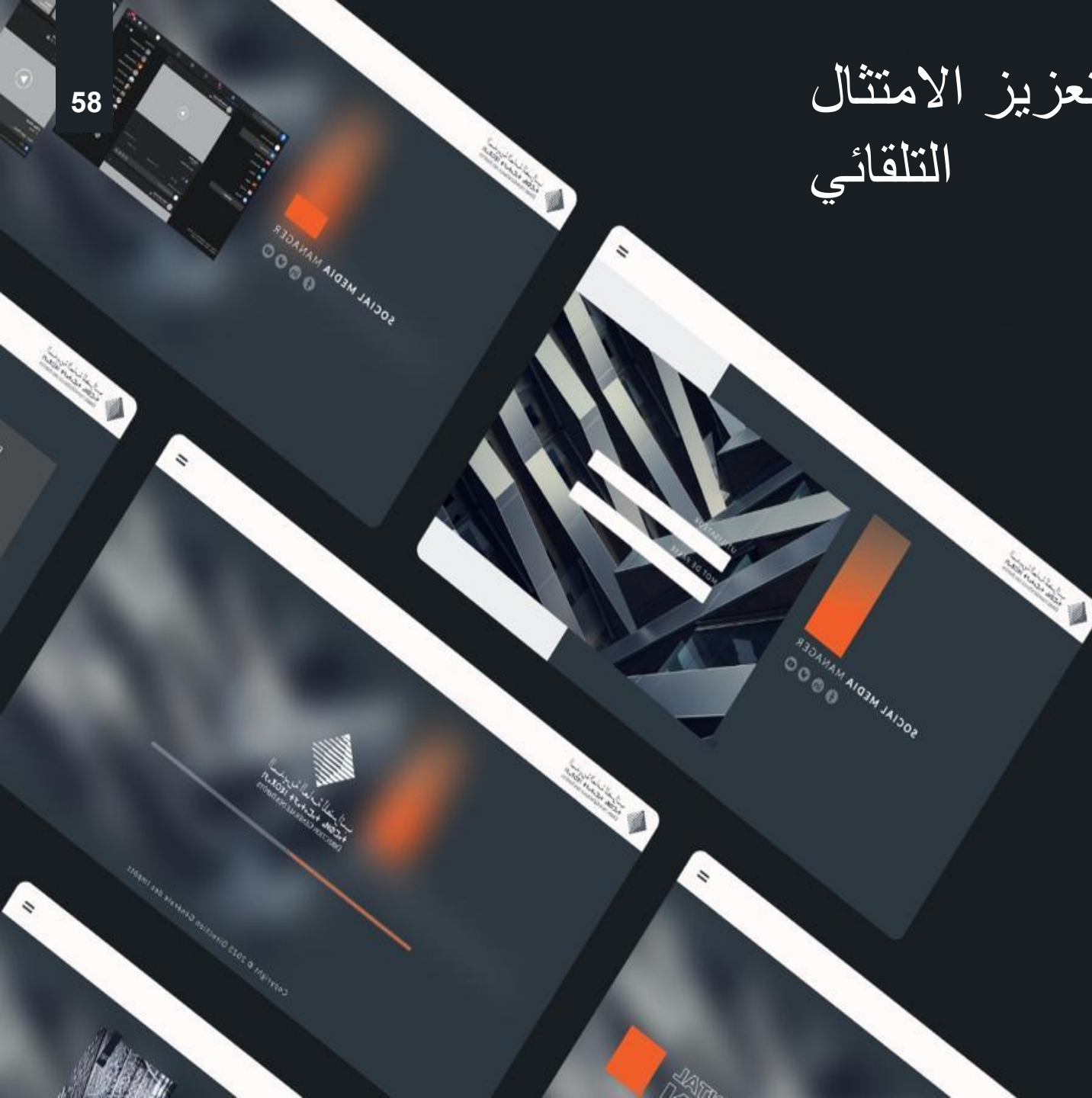
خلال سنة 2023، تم نشر 16 بيان في الصحافة المكتوبة باللغتين العربية والفرنسية ومن بين المواضيع التي تطرقت إليها النسخ الاللكتروني للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات والإقرار السنوي المتعلق بالأرباح العقارية وتحصيل الرسم المهني وتسوية الوضعية الجبائية للشركات المتوقفة وخضم الهبات في إطار زلزال الحوز. كما تهم الإنجازات إرسال 29 رسالة إعلامية للصحفيين. بالإضافة إلى ذلك، شاركت المديرية العامة للضرائب في 4 برامج تلفزيونية وإذاعية تناولت موضوعات جبائية مختلفة ولا سيما الجبايات العقارية ومستجدات قانون المالية لسنة 2023 بالإضافة إلى تحديثات الإصلاح الجبائي.

بوابة الأنترنت

بالإضافة إلى الخدمات الإلكترونية، تتوفر بوابة الإنترنت الخاصة بالمديرية العامة للضرائب على فضاءات وثائقية وإخبارية وتوعوية. تمثلت الإنجازات المسجلة برسم سنة 2023 في اصدار 613 منشورًا وتحديثات مختلفة همت الأخبار والإعلانات والأدلة والمستجدات والأسئلة والاستمارات الجبائية. **نشر الاستثمارات الجبائية :** في إطار تفعيل المقترضات الجبائية لقانون المالية وبهدف تمكين الملزمين من الالتزام بواجباتهم المتعلقة بالإقرار والأداء، قامت المديرية العامة للضرائب برسم سنة 2023، بإعداد 43 استمارة جبائية جديدة وتحديث 42 استمارة جبائية.

تعزیز الامتثال التلقائي

58



تفسير الضريبة للأطفال

توقيع شراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة

في إطار تعزيز المواطنة الجبائية، قام المدير العام للضرائب بتوقيع اتفاقية شراكة مع مدير أكاديمية التربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة يوم الاثنين 27 فبراير 2023 بمقر المديرية العامة للضرائب.

ويمكن هذا الاتفاقية أساتذة مواد التربية على المواطنة والتاريخ والجغرافية في الأسلاك الابتدائية والثانوية من الاستفادة من تكوينات في التربية على المواطنة الجبائية. كما تتيح برمجة زيارات إلى مؤسسات تعليمية يقوم بها أطر المديرية العامة للضرائب لشرح مبدأ الضريبة ودورها لفائدة جيل الشباب.

بذلك، يكون طلبة المؤسسات التالية قد استفادوا من هاته التوضيحات بالاعتماد على مجموعة متنوعة من الوسائل التربوية على شكل مقاطع فيديو، كتيبات توضيحية، رسومات، ملصقات، ألعاب إلكترونية :

- مؤسسة الحنان الخاصة "ملحقة" يوم الخميس 23 نونبر 2023 بمدينة الرباط ؛
- مدرسة جمال الدين الأفغاني يوم الخميس 09 نونبر 2023 بمدينة تمارة؛
- مدرسة ادريس بنزكري يوم الثلاثاء 23 ماي 2023 بمدينة تمارة ؛
- مدرسة ابو عبيدة بن الجراح يوم الثلاثاء 16 ماي 2023 بمدينة تامسنا ؛
- مدرسة بئر انزران يوم الخميس 27 ابريل 2023 بمدينة سيدي قاسم ؛
- مدرسة الامام الشافعي يوم الخميس 02 فبراير 2023 بمدينة الرباط ؛
- استقبال المدرسة الخصوصية «ابور سكول» من طرف المديرية الجهوية للضرائب بأكادير يوم الأربعاء 22 فبراير 2023 ؛
- استفادة طلبة ثانوية جابر ابن حيان بالأسلاك الاقتصادية والمحاسبية من يوم تحسيسي نظمته المديرية الاقليمية للضرائب بتطوان يوم الثلاثاء 09 ماي 2023.



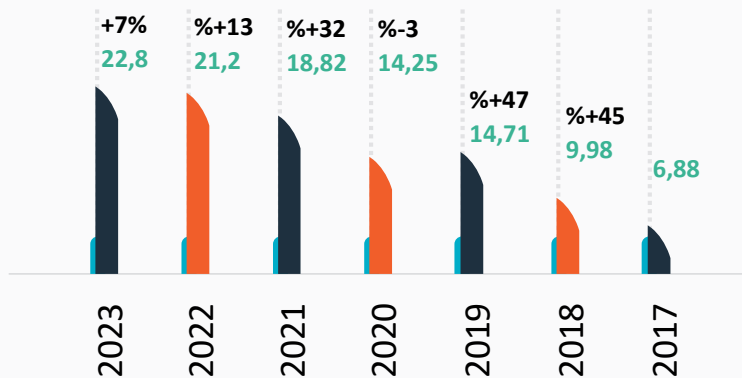
الخدمات الالكترونية

في إطار استراتيجيتها المتعلقة بالرقمنة وتحسين الخدمات المقدمة، قامت المديرية العامة للضرائب بتطوير الخدمات الالكترونية «SIMPL» التي تمكن المرتفقين من إيداع الإقرارات وعمليات الأداء بشكل الكتروني كما تمكنهم من الاطلاع على وضعيتهم الجبائية وتحميل شواهدهم بالإضافة إلى تقديم شكاياتهم وتتبع معالجتها.

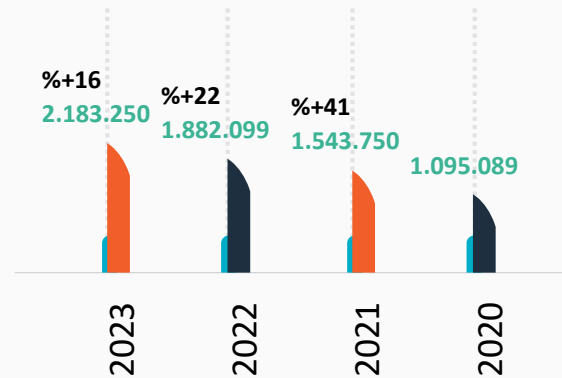


عدد العمليات المنجزة بطريقة
لا مادية

(بالملايين)



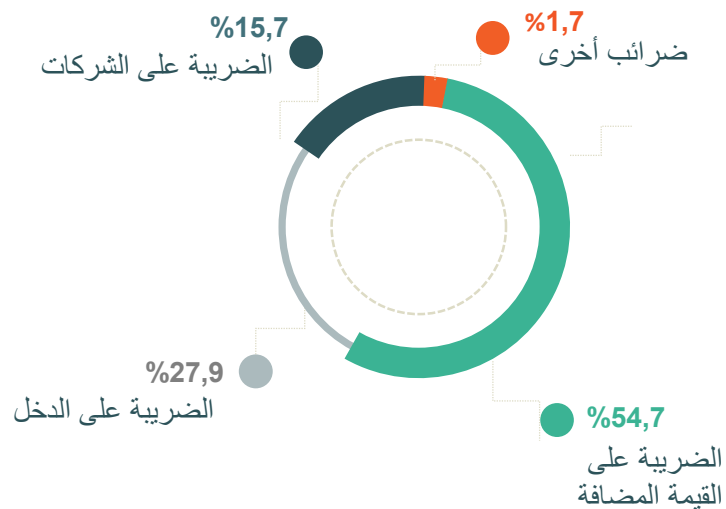
عدد المنخرطين في الخدمات الالكترونية



ارتفع عدد الإقرارات المودعة عن بعد بمعدل 2% بين سنتي 2022 و2023. وقد شمل هذا الارتفاع كلا من الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة حيث بلغ معدل ارتفاعهما 12% و 4% على التوالي. وقد عرفت عمليات الأداء عن بعد وتسليم الشهادات في منحى تصاعدي مماثل حيث بلغ معدل ارتفاعهما على التوالي 8% و14% بالمقارنة مع سنة 2022. أخيراً، بلغت حصة العائدات المؤداة عن بعد من مجموع العائدات برسم سنة 2023 ما يقارب 91,1%.



عدد الإقرارات المودعة عبر الإنترنت حسب
نوعية الضريبة

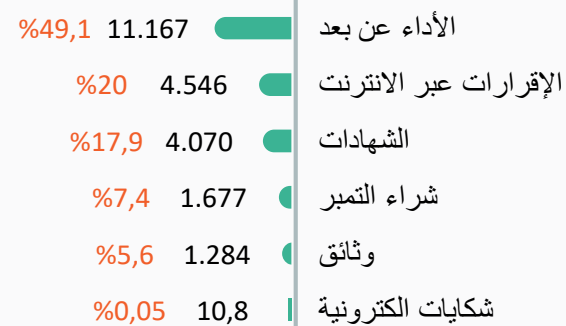


ركزت عمليات إيداع الإقرارات والأداء وتحميل الشواهد ما يقارب 87% من مجموع العمليات المنجزة بطريقة لا مادية.

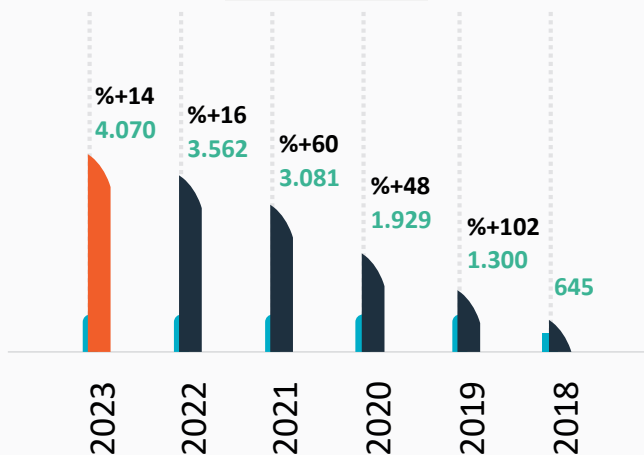


توزيع عدد العمليات المنجزة
بطريقة لا مادية

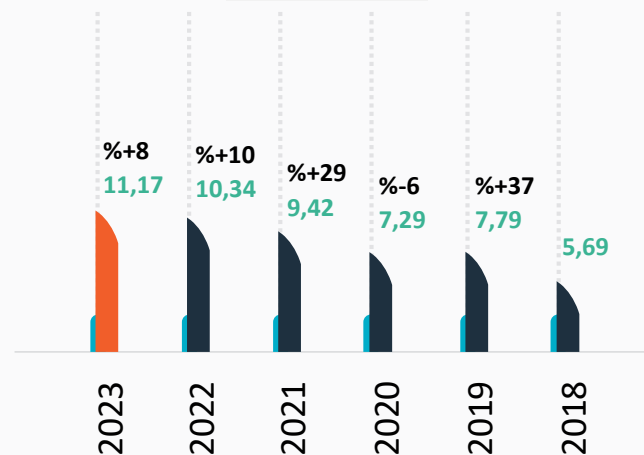
(بالملايين)



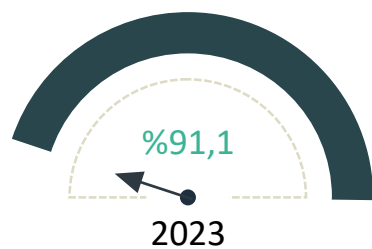
الشواهد المسلمة
(بالآلاف)



الأداء الإلكتروني
(بالملايين)



حصة العائدات التي تم أدائها بشكل إلكتروني



حصة العائدات التي تم أداؤها بشكل الكتروني حسب نوعية الضريبة



- قامت المديرية العامة للضرائب خلال سنة 2023 بإعادة تصميم دليل الاسلوب البصري للتطبيق المحمول "ضريتي" بالإضافة إلى إغناؤه بالوظائف التالية :
- أداء الرسم المهني وتحميل الايصالات ؛
 - أداء الديون الجبائية المستحقة ؛
 - تتبع طلبات الأشرية المعفاة ؛
 - البحث عن المعلومات المتعلقة بالشركات ؛
 - تحميل شهادة الفيزييت (الضريبة الخصوصية على المركبات)

مساعدة الملزمين

بندرج إحداث مركز الاتصال وتفعيل المساعد الافتراضي "تشات بوت" على مستوى بوابة المديرية على الانترنت والتطبيق المحمول "ضريتي" في إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين الذين يمكنهم الاستفادة بفضل هذه المنظومة المتكاملة والعصرية من الحصول على مساعدة دقيقة وفورية دون الحاجة إلى التنقل. يظل العاملون بمركز الاتصال الهاتفي للمديرية رهن إشارة المرتفقين للإجابة على أسئلتهم المتعلقة بالجبايات بالإضافة إلى طلبات المساعدة فيما يخص الخدمات الالكترونية. وبلغت حصيلة 2023 ما يناهز 124.148 طلب مساعدة تمت عبر الهاتف والبريد الالكتروني بنسب 40% و 60% على التوالي.



49.163

مساعدة عبر الهاتف



61.630

مساعدة عبر
البريد الإلكتروني

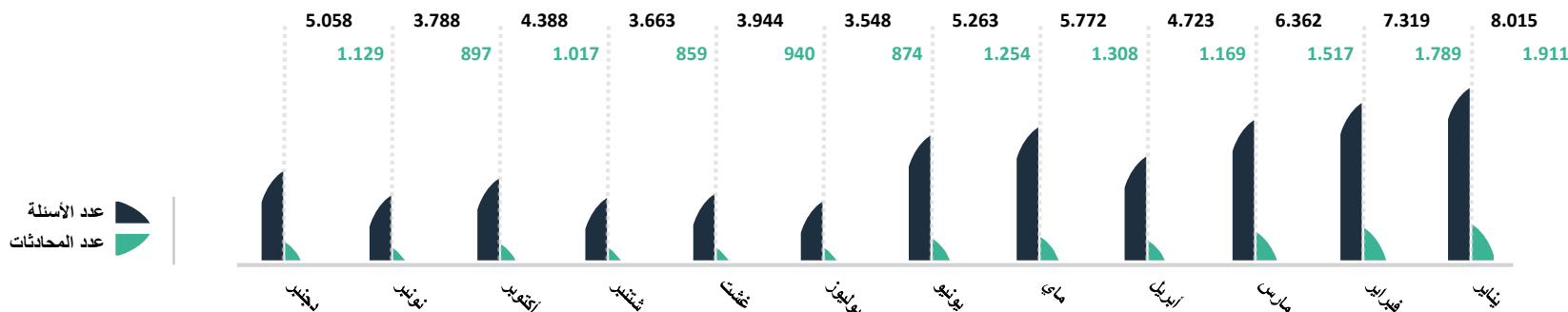
بلغ المتوسط اليومي للاتصالات الهاتفية والبريد الإلكتروني التي تم التوصل بها من طرف مركز الاتصال ما يناهز 186 اتصالا هاتفيا و 233 بريدا إلكترونيا.

وقد همت الأسئلة ذات الطابع الجبائي المتوصل بها المقتضيات القانونية والمساطر الإدارية وتتبع الشكايات المودعة لدى المصالح الجهوية على حد سواء. أما فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية، فقد همت الأسئلة بالأساس المساعدة التقنية المتعلقة بالإقرارات والأداءات عن بعد بالإضافة إلى تحديث المعلومات والتسجيل الإلكتروني وإيداع الشكايات عبر الإنترنت.

جاء المساعد الافتراضي "تشات بوت" لتعزيز منظومة المساعدة للمديرية العامة للضرائب والاستجابة للتطلعات المرتبطة بتنوع قنوات تواصل المديرية وتبسيط تفاعلاتها مع المرتفقين. هذا المساعد الافتراضي، المتوفر على مستوى كل من البوابة على الانترنت والتطبيق المحمول "ضريبيتي"، يمكن من التفاعل مع المرتفقين 24 ساعة على 24 وطيلة الأسبوع كما يقدم لهم المساعدة لاستعمال الخدمات الإلكترونية. وبلغت حصيلة سنة 2023 في هذا المجال ما يناهز 14.664 محادثة و 61.843 سؤالاً مطروحا أي بمعدل 4 أسئلة مطروحة في المحادثة الواحدة.



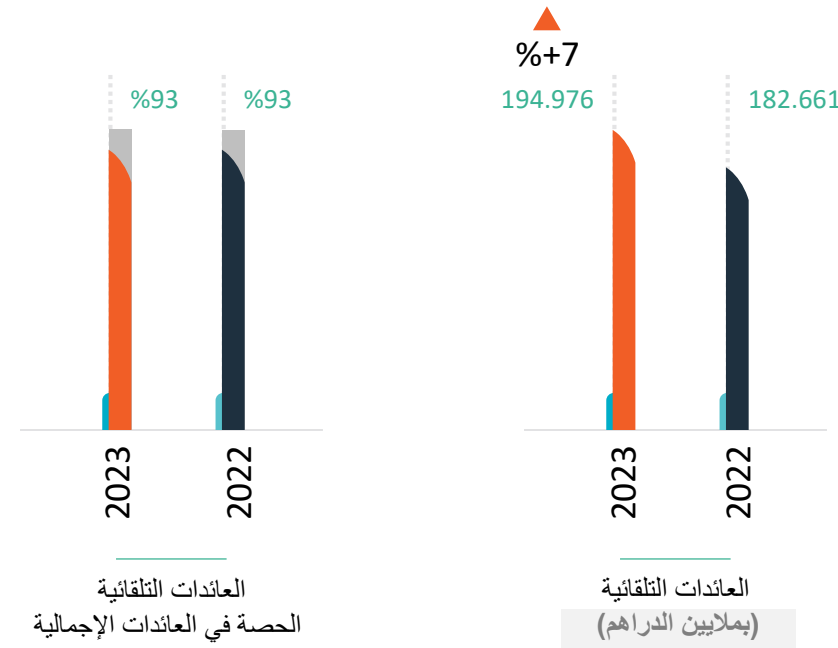
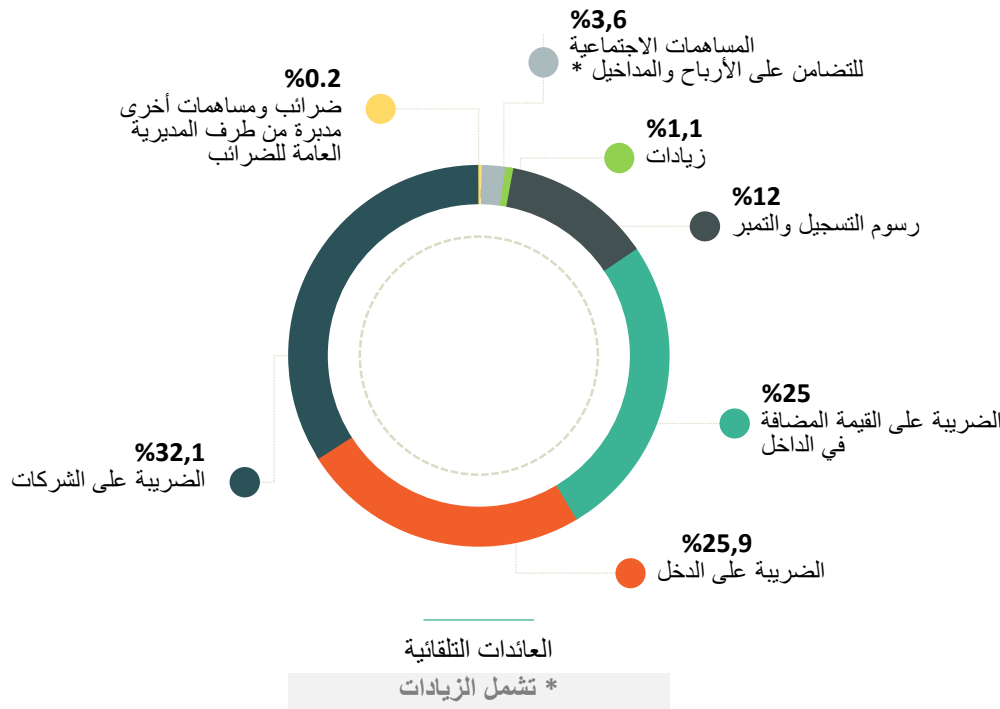
المساعد الافتراضي مع حصيلة المحادثات « ChatBot »



إنجازات

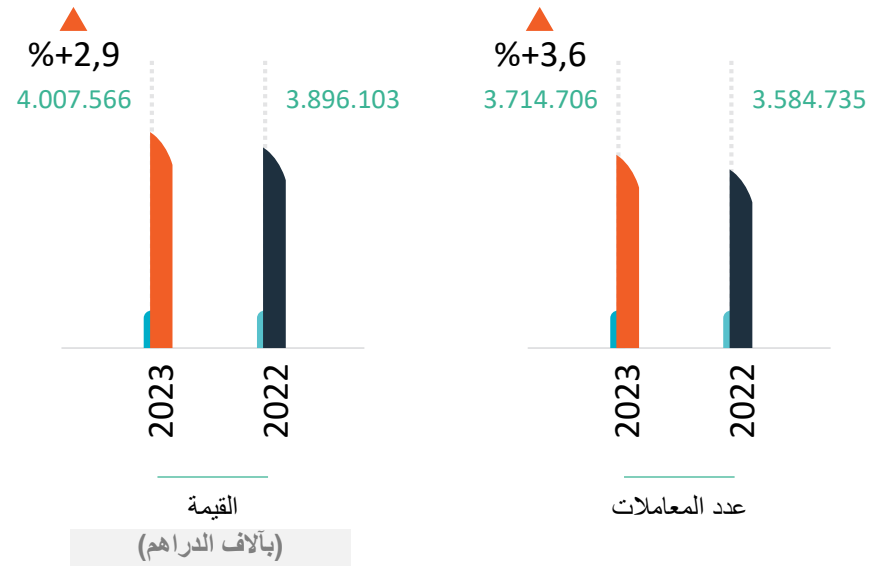
العائدات الجبائية التقائية

ساهمت كل الإجراءات التي تم جردها في مجال تعزيز الامتثال التقائي في تسجيل إنجاز ملحوظ برسم سنة 2023 في ما يتعلق بتوسيع الوعاء وتعبئة العائدات الجبائية التقائية. برسم العائدات التقائية، بلغ إنجاز السنة ما يناهز 194,97 مليار درهم بزيادة سنوية نسبتها 7%. وتظل حصة هذه العائدات مهيمنة في العائدات الإجمالية الخام حيث بلغت 93%. تركز العائدات التقائية برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة ما يقارب 83% من العائدات التقائية الإجمالية بحصص 32,1% و 25,9% و 25% على التوالي.



الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات

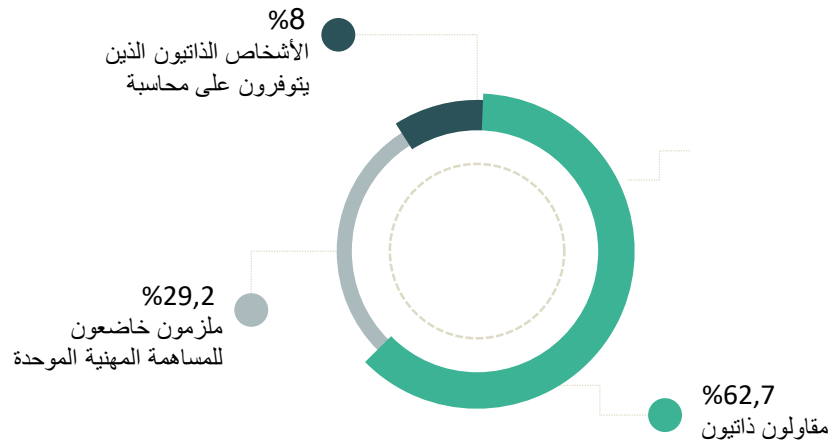
بلغت عائدات الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات ما يناهز 4.007,6 مليون درهم بزيادة سنوية قدرها 2,9% وقد تم تحصيل 97% منها عبر شبكة الشركاء.



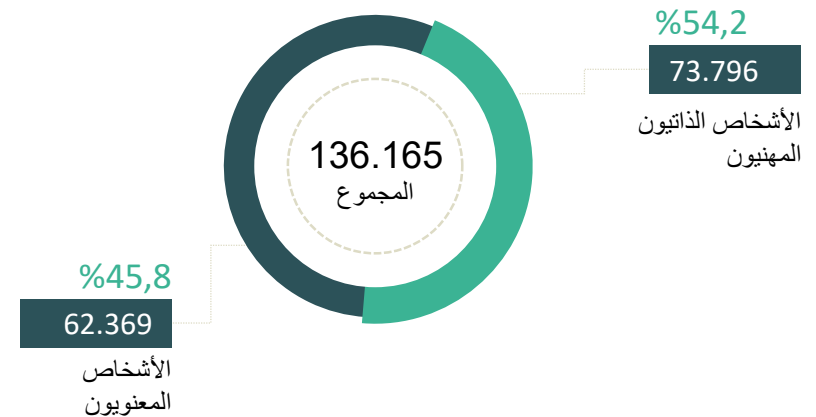
الإنخراطات الجديدة

عبر تمكين فهم أحسن واحترام مبسط للواجبات الجبائية، تقوم المديرية العامة للضرائب بدعم انخراط ملزمين جدد مساهمة بذلك في ارتفاع العدد الإجمالي للملزمين.

سجلت المديرية برسم سنة 2023 ما يناهز 136.165 انخراطا جديدا بلغت فيه حصة الأشخاص الذاتيين المهنيين والأشخاص المعنويين بنسب 54,2% و 45,8% على التوالي . ويركز المقاولون الذاتيون ما يقارب 63% من الأشخاص الذاتيين المهنيين الذين انخرطوا خلال سنة 2023.



الأشخاص الذاتيون المهنيون

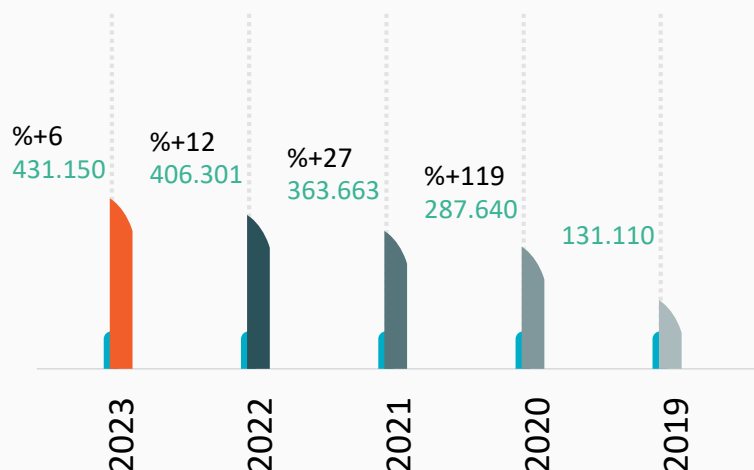


عدد الملزمين الجدد

كما هو منصوص عليه في المادة 42 المكررة من المدونة العامة للضرائب، يعد نظام المقاول الذاتي نظاما جبائيا خاصا يمكن للأشخاص الذاتيين الانخراط فيه. ويظل هذا الخيار مقرونا بالشروط التالية :

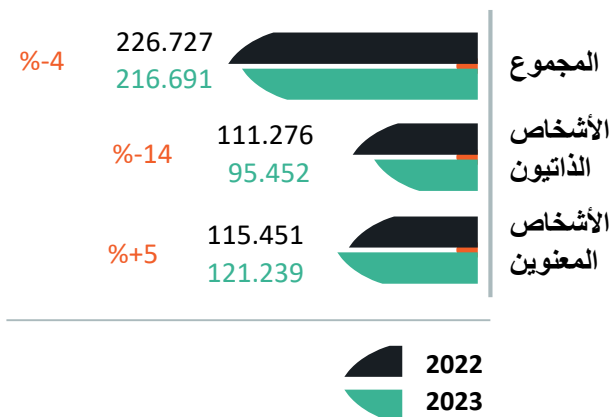
أن لا يتجاوز رقم المعاملات السنوي المحصل عليه مبلغ 500.000 درهم بالنسبة للأنشطة التجارية والصناعية والحرفية ومبلغ 200.000 درهم بالنسبة لمقدمي الخدمات. أن ينخرط الملزم في نظام الحماية الاجتماعية المنصوص عليها بالقانون الجاري. وقد بلغ عدد المقاولين الذاتيين إلى حدود متم سنة 2023 ما يناهز 431.150 مقاولا ذاتيا. أي بزيادة قدرها 6% بالمقارنة مع سنة 2022.

عدد المقاولين الذاتيين



من بين 216.691 عملية حصول على التعريف الموحد للمقولة "ICE" برسم سنة 2023، يمثل الأشخاص المعنويون والذاتيون المهنيون ما يقارب 56% و 44% على التوالي.

استرجاع للتعريف الموحد للمقولة



شهدت سنة 2023 إطلاق "Direct entreprise" على مستوى الرباط بشراكة مع مختلف الشركاء (المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وزارة العدل، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمطبوعة الرسمية). وقد تم إنجاز مجموعة من التطورات لمواكبة إطلاق هذه الخدمة وتقليص آجال معالجة الملفات نذكر منها استرجاع والمعالجة الآلية للملفات بالإضافة إلى تسليم شهادات التسجيل القابلة للتحقق منها عبر الإنترنت.

2023
التقرير السنوي

حماية نزاهة النظام الجبائي

تعد نزاهة النظام الجبائي أساسية للحفاظ ولتعزيز الثقة بين الملتزمين والإدارة الضريبية. إذ تحظى بأهمية جوهرية في المجال الجبائي وتمثل شرطا مسبقا يضاعف الامتثال الجبائي. في هذا الإطار، تتحمل المديرية العامة للضرائب مسؤولية ضمان امتثال الملتزمين للقانون الجبائي مع احترام تام لحقوقهم. وتعتمد المديرية في ذلك على مشاريعها للتحديث، ولاسيما في التحول الرقمي وتنمية رأسمالها البشري لتحسين أدائها في تعزيز امتثال الملتزمين وتمكينهم من الاستفادة الكاملة من حقوقهم.

المراقبة الجبائية

تستند حماية نزاهة النظام الجبائي جزئيا على الحق في المراقبة المخول للمديرية العامة للضرائب. وفي هذا الصدد، تقوم المديرية بتحديد وإشعار المتخلفين عن إيداع الإقرارات كما تقوم بالمراقبة عبر تدقيق الوثائق أو بعين المكان للتأكد من مصداقيتهم. يتمحور تحديث المراقبة الجبائية بالمديرية بشكل رئيسي على التحسين المستمر لنظامها المعلوماتي (وحدة المراقبة بالنظام المندمج للتضريب)، وتحيين جدول المخاطر الخاص بها بالإضافة إلى الاستخدام الفعال لبياناتها.

إشعار المتخلفين

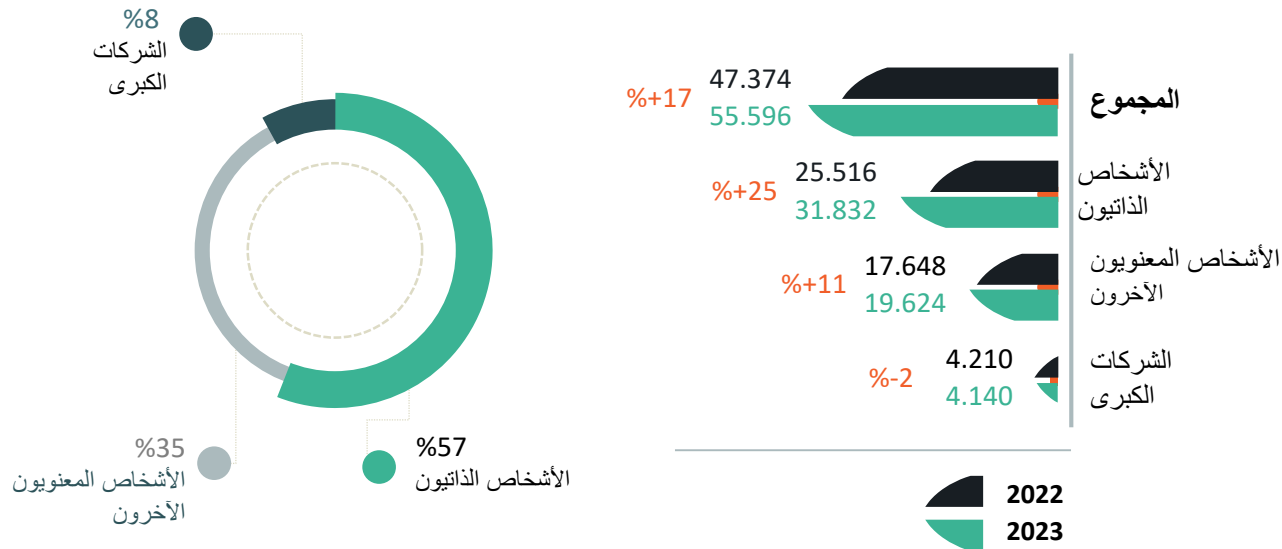
عرف إشعار المتخلفين، الذي يتم بشكل إلكتروني في وحدة الإشعار بالنظام المندمج للتضريب خلال سنة 2023، مجموعة من التحسينات، والتي همت الإصدار الآلي لحالات عدم الإقرار بالمساهمة المهنية الموحدة والإقرار السنوي للمدخل العقاري بالإضافة إلى الطبع الآلي لرسائل التذكير الثانية.

تسوية الوعاء والمراقبة عبر تدقيق الوثائق

تكمن المراقبة عبر تدقيق الوثائق في الفحص النقدي من قبل المديرية العامة للضرائب للإقرارات استنادا على المعلومات والوثائق في حوزتها، الهدف من ذلك التأكد من صحة الإقرارات المودعة وتصحيح الأخطاء، والنواقص، والإهمالات، ومحاولات الإخفاء، عند الضرورة.

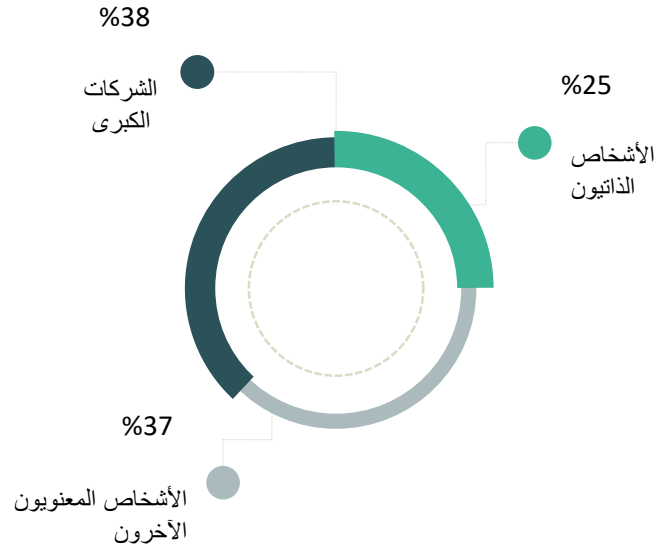
برسم سنة 2023، شملت المراقبة عبر تدقيق الوثائق 55.596 ملفا بزيادة قدرها 17% مقارنة بسنة 2022. ويتصدر الأشخاص الذاتيون قائمة الملزمين الخاضعين للمراقبة بنسبة 57%.

المراقبة عبر تدقيق الوثائق : عدد الملفات الخاضعة للمراقبة وتوزيعها
حسب صنف الملزم

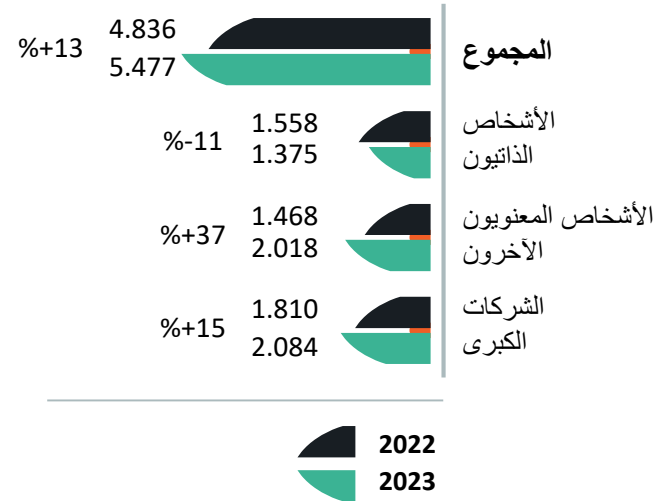


في مجال الحقوق المحصلة، بلغت عائدات المراقبة عبر تدقيق الوثائق وتسوية الوعاء خلال سنة 2023 ما يناهز 5.477 مليون درهم مسجلة تحسنا بنسبة 13% بالمقارنة مع سنة 2022. وقد شملت هذه الزيادة جميع فئات الملزمين باستثناء الأشخاص الذاتيين، حيث سجلت عائداتهم تراجعاً بنسبة 11%.

حسب فئات الملزمين، تمثل فئات الشركات الكبرى والأشخاص المعنويين الآخرين على التوالي 38% و 37% من هذه الحقوق متبوعين بالأشخاص الذاتيين بحصة 25%.



توزيع الحقوق المحصلة حسب فئة الملزمين

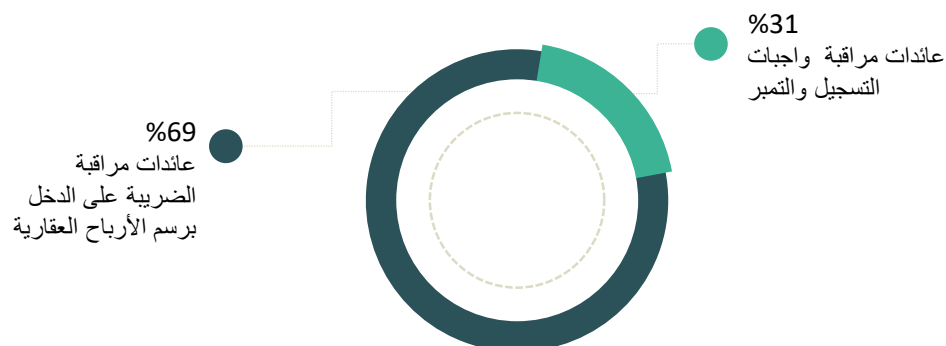


تسوية الوعاء والمراقبة عبر تدقيق الوثائق :
الحقوق المحصلة

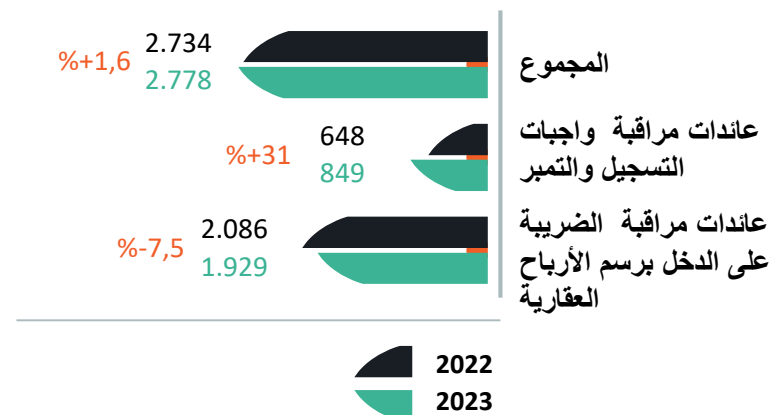
(بملايين الدراهم)

مراقبة الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية ومراقبة واجبات التسجيل والتمبر

تحسنت الحقوق المحصلة برسم مراقبة الضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية ومراقبة واجبات التسجيل والتمبر بـ 2% مقارنة بسنة 2022، لتبلغ 2.778 مليون درهم. وتمثل حصة المراقبة الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية حوالي 69% من هذه الإيرادات.



توزيع الحقوق المحصلة حسب فئة الملتزمين



مراقبة الضريبة على الدخل برسم الأرباح
العقارية ومراقبة واجبات التسجيل والتمبر :
الحقوق المحصلة

(بملايين الدراهم)

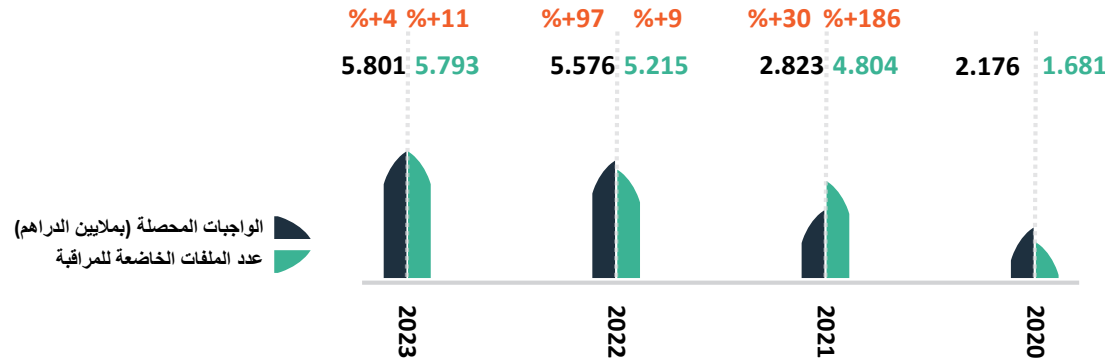
المراقبة بعين المكان

استجابة لمبادئ العدالة و الشفافية، تهدف المراقبة بعين المكان إلى محاربة التهرب الضريبي وتشجيع الامتثال الجبائي بالإضافة إلى تعزيز تحصيل العائدات.

برسم سنة 2023، شهدت عمليات المراقبة بعين المكان زيادة سنوية في عدد الملفات الخاضعة للمراقبة والحقوق المحصلة، بنسبة 11% و 4% على التوالي. وإذ حققت المراقبة بعين المكان، برسم هذه السنة، عائدات بلغت 5,8 مليار درهم.

ارتفعت نسبة الملفات الخاضعة للمراقبة في إطار المراقبة العامة بمقدار 12 نقطة بالمقارنة مع سنة 2022، حيث انتقلت من 62% إلى 74% من إجمالي عدد الملفات الخاضعة للمراقبة.

حسب فئة الملزمين، ظلت حصة عمليات المراقبة التي شملت الأشخاص الذاتيين كما هي مسجلة سنة 2022 أي بنسبة 19%.



المراقبة بعين المكان : عدد الملفات الخاضعة
للمراقبة والحقوق المحصلة

(بملايين الدراهم)

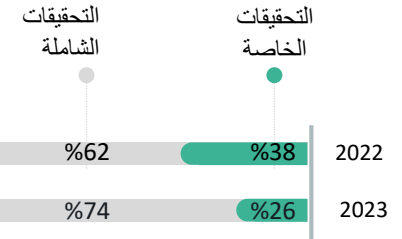
تدبير المخاطر المرتبطة بالامتثال

تمت مواصلة، خلال سنة 2023، تنفيذ خطة العمل المتعددة السنوات لتدبير المخاطر بهدف تحسين الامتثال الجبائي. وللتذكير تدرج هذه الخطة كأحد أهم المحاور ضمن برنامج دعم أداء القطاع العمومي "النجاحة".

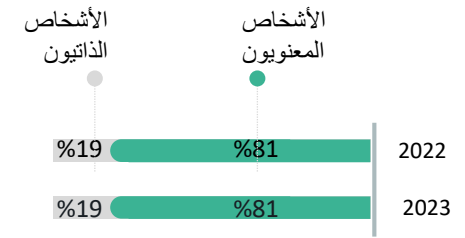
من بين الإنجازات التي تم تحقيقها:

- تأسيس لجنة تدبير المخاطر؛
- إنشاء وحدة مكلفة بتحليل وتدبير المخاطر؛
- بلورة خطة عمل متعددة السنوات لتدبير المخاطر بهدف تحسين الامتثال الجبائي.

وقد تمت صياغة خطة العمل متعددة السنوات لتحسين الامتثال الجبائي في إطار مقارنة تشاركية وبتعاون مع مجموعة من المصالح المهنية للمديرية العامة للضرائب (المركزية والجهوية) وتتركز على سرد موضوعي ومنهجي للمخاطر المحددة. وتبرز هذه خطة العمل 15 فئة من المخاطر و65 إجراء لمعالجتها، بالإضافة إلى تحديد المسؤولين بتنفيذها.



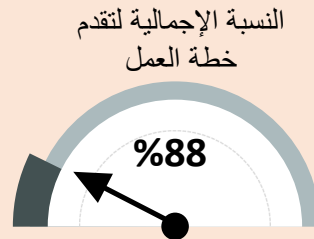
المراقبة بعين المكان : عدد الملفات الخاضعة للمراقبة حسب طبيعة المراقبة



المراقبة بعين المكان : عدد الملفات الخاضعة للمراقبة حسب فئة الملمزمين



عدد عمليات المعالجة / اجمالي العمليات



معدل التقدم في كل مجال من مجالات المخاطر / مجموعة مجالات المخاطر

خلال سنة 2023، تم اتخاذ عدة إجراءات لتحسين أداء وتطوير وحدة المراقبة بالنظام المندمج للتضريب، والتي شملت على وجه الخصوص معالجة بيانات المقارنة لجدول المخاطر، وإضافة رمز الاستجابة السريعة إلى رسائل الإشعار والاستمارات الجديدة.

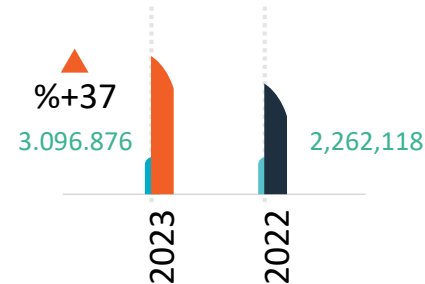
التحصيل

في إطار تقوية المواطنة الجبائية، وضعت المديرية العامة للضرائب التحصيل جزءاً أساسياً من عملية تحسين الامتثال الجبائي، خاصة فيما يتعلق باحترام واجبات الأداء. يتم تنظيم بدء مساطر التحصيل الجبري بموجب مدونة تحصيل الديون العمومية، وتشمل جميع الإجراءات المتخذة في حق الملتزمين الذين لم يؤديوا ضرائبهم في الأجل القانوني. وهكذا، خلال سنة 2023، تم مواصلة الجهود بهدف تحسين الامتثال الجبائي في مجال الأداءات والتحكم في تطور مخزون الديون الجبائية المستحقة، وقد تم ذلك من خلال :

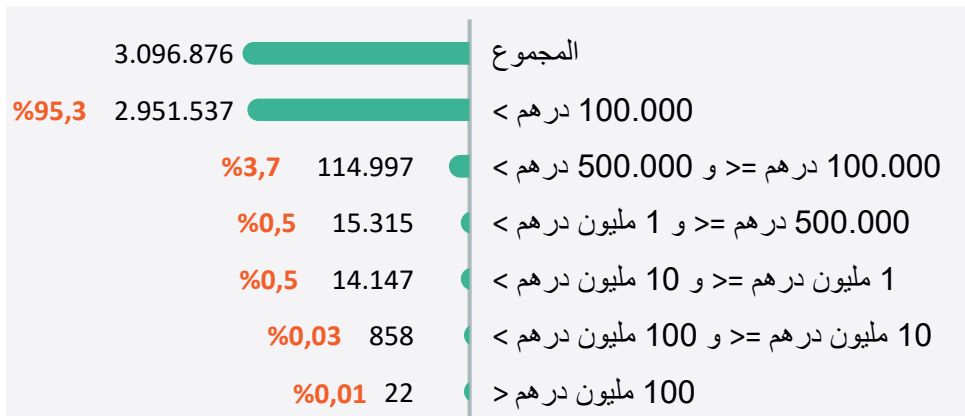
- التحكم في النفقات المخصصة للمفوضين القضائيين ؛
 - متابعة تفعيل التزامات المديرية العامة للضرائب في إطار خطة العمل المتعددة السنوات لتدبير المخاطر المرتبطة بالامتثال الجبائي، والتي تم من خلالها تنفيذ بحلول نهاية 2023 أكثر من 80% من مجموع إجراءات السيطرة على مخاطر عدم الأداء في الأجل.
 - مساعدة شبكة قباضات مديرية الضرائب في مرحلة تعميم التكفل بتحصيل الرسم المهني من طرف المديرية العامة للضرائب على مستوى كامل التراب الوطني ابتداءً من فاتح مارس 2023 ؛
 - تعزيز التبادلات مع الشركاء المؤسساتيين للمديرية العامة للضرائب ؛
 - تعميم استخدام التدابير التحفظية الاحترازية، وخاصة التعرض على نقل ملكية المركبات ؛
- وبناء على ذلك، ساهمت شبكة التحصيل، من خلال تنفيذ مساطر التحصيل الجبري، ولا سيما تعزيز المرحلة الودية، بتحصيل مبلغ قدره 4,5 مليار درهم أي ما يعادل 32% من العائدات الإضافية المحصلة.

تصفية الديون الجبائية غير المستخلصة

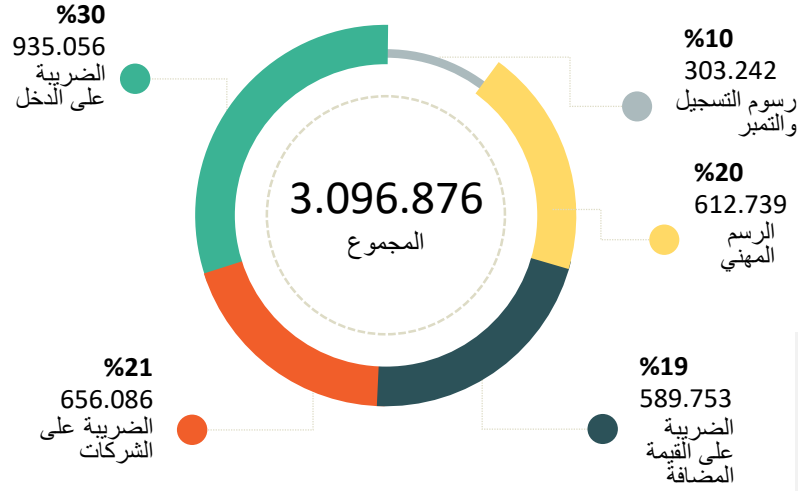
بنهاية سنة 2023، بلغ مخزون الديون الجبائية غير المستخلصة 3.096.876 دين، بزيادة قدرها 17% بالمقارنة مع سنة 2022، نتيجة تحصيل 873.248 ديناً إضافياً. حسب الشرائح، بلغ عدد الديون التي تفوق مليون درهم 15.027 ديناً أي ما يقارب 0,6% من مجموع المخزون.



الديون الإضافية التي تم
الشروع في تحصيلها



مخزون الديون الجبائية المستحقة : عدد الديون
حسب الشريحة



مخزون الديون الجبائية المستحقة : عدد الديون حسب نوعية الضريبة

حسب نوعية الضريبة، بلغت حصص الديون المتعلقة بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والرسوم المهني على التوالي 30% و 21% و 19% و 20%.

حصيلة الشراكات الموقعة

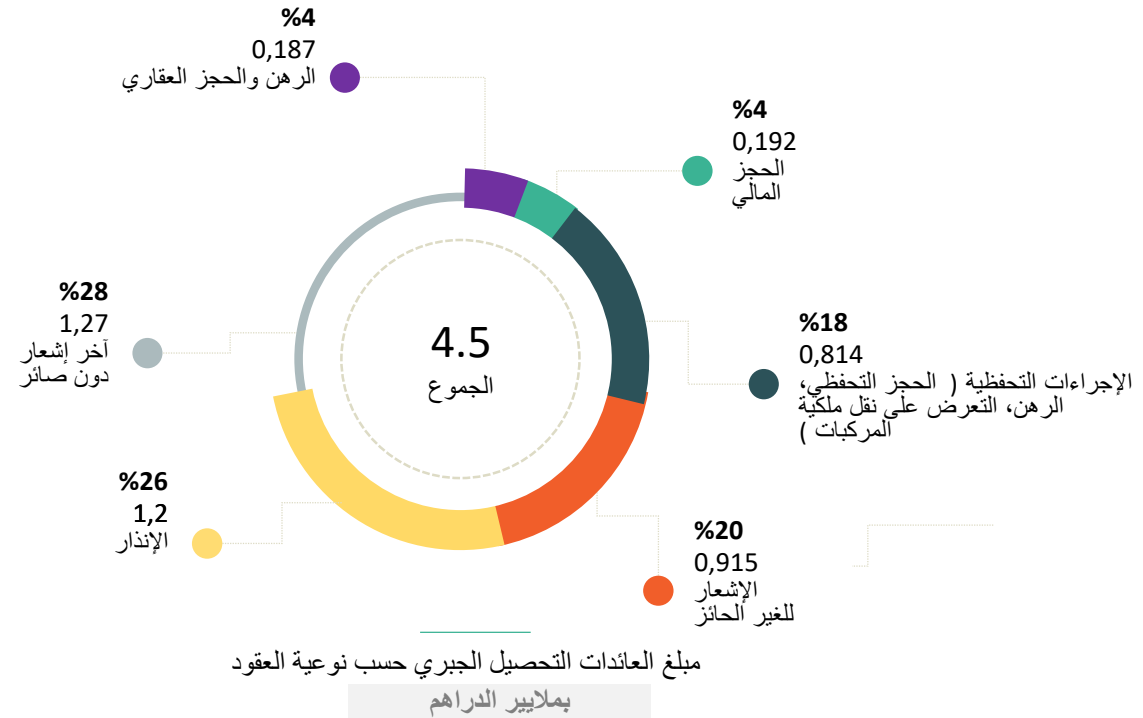
- **الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين :** من بين 3.096.876 الديون التي تشكل إجمالي الديون المستحقة، ساهم المفوضون القضائيون بتحصيل 166.576 ديناً خلال سنة 2023. وبلغ عدد المفوضين القضائيين المتعاقد معهم برسم هذه السنة ما يناهز 393 مفوضاً ؛
- **إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة :** تم تعزيز استراتيجية المديرية العامة للضرائب في مجال تسوية حسابات الديون الجبائية المستحقة ذات الأهمية الكبيرة بفضل الشراكة مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والتي تنص على استخدام تقاطعات البيانات حول الواردات عبر قناة تبادل تم إنشائها منذ يوليو 2018. وبذلك، تمت تسوية الوضعية الجبائية لأكثر من 397 ملزم برسم سنة 2023 بمبلغ إجمالي قدره 95,2 مليون درهم.
- **الإدارة العامة للأمن الوطني :** مكنت قناة التبادل المفعلة من تجميع المعلومات الضرورية لإشعار إجراءات التحصيل المتعلقة بأزيد من 17.506 ملزم ؛
- **الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرانطي :** شملت تبادلات المعلومات مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرانطي 114 مطابقة لرسوم عقارية، تم إرسالها إلى المديرية العامة للضرائب والتي تخص ملكية 114 مديناً.
- **بنك المغرب :** تمحورت شراكة التبادل مع بنك المغرب برسم سنة 2023 حول تبادل المعلومات المتعلقة ب 62.473 حساباً بنكياً في ملكية 16.388 مديناً، بمبالغ إجمالية للديون الجبائية المستحقة بلغت 9,2 مليار درهم.

يبرز تحليل الإنجازات حسب نوعية الأداء حسب نوع الإجراء هيمنة العائدات المعبأة بعد إرسال آخر الإشعارات دون صائر والإنذارات، حيث بلغت نسبة 54% (28% و 26% على التوالي)، مما يؤكد تعزيز المرحلة الودية. وتمثل الحجوزات على المنقولات والعقارات وتنفيذ الرهون العقارية أدنى المساهمات في العائدات بحصة بلغت نسبتها 8%.

إشعار الملزمين عبر الهاتف

في إطار تعزيز التحصيل الودي للديون الجبائية، تم القيام، برسم سنة 2023، بثلاثة حملات لإشعار الملزمين المخالفين لأول مرة عبر الاتصال الهاتفي:

- الحملة الأولى في شهر ماي 2023 : تم إجراء 500 مكالمة، تم من خلالها دعوة 140 ملزما لتسوية ديونهم الجبائية الغير المستخلصة برسم الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة؛
- الحملة الثانية في شهر دجنبر 2023 : تم إجراء 84 مكالمة، حيث دعي 28 ملزما لتسوية وضعيتهم الجبائية المتعلقة بالالتزامات الإقرارية والأداء.
- الحملة الثالثة في شهر دجنبر 2023 : تم إجراء 312 مكالمة لدعوة 104 ملزما لتسوية وضعيتهم، والدين لديهم ديون مستحقة بمبلغ إجمالي قيمته 1,9 مليون درهم برسم الضريبة المهنية.



عصرنة المحاسبة العمومية

المصادقة على تقارير محاسبة المخطط المحاسباتي للدولة

فيما يخص ضمان انتظام المحاسبة، تتولى المديرية العامة للضرائب بالمصادقة على صحة المعلومات وإرسالها بشكل يومي إلى الخزينة العامة للمملكة. وبرسم سنة 2023، قام قابضو الضرائب بمعالجة 31.310 تقارير محاسبية حسب المخطط المحاسباتي للدولة وتم حملها في النظام المعلوماتي. من المهم أن نذكر أن المعلومات المحاسبية التي يتم إرسالها بشكل يومي إلى الخزينة العامة للمملكة، تؤدي إلى تزويد فوري للميزانية العامة للدولة والحسابات الخاصة بالخزينة.

رقمنة تحويلات قباضات الضرائب

تشكل التحويلات وسيلة لمراقبة والسيطرة على المخاطر المتعلقة بالنفقة العمومية. وهذا الغرض، يقوم قباض الادارة الجبائية بتنفيذ وإرسال التحويلات بطريقة إلكترونية إلى مركز التحويلات. وبلغت حصيلة المديرية في هذا المجال إلى نهاية دجنبر 2023 ما يناهز 147.880 تحويلا، تمثل مبلغا إجماليا قدره 17.317 مليون درهم.

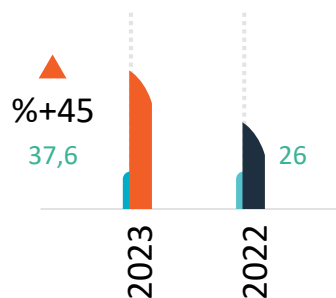
في إطار تحيين التطبيق الخاص بالمحاسبة، تم اتخاذ عدة إجراءات خلال سنة 2023 للاستجابة لبعض المتطلبات الوظيفية، بما في ذلك الاهتمام بتسجيل العمليات الجديدة الخاصة بقانون المالية 2023 وقانون المالية 2024، وتحسين أداء برنامج إصدار ملف الدليل المحاسبي للدولة بالإضافة إلى إنتاج إحصائيات العمليات التي تم الإبلاغ عنها في المخطط المحاسباتي للدولة.

المنازعات الجبائية

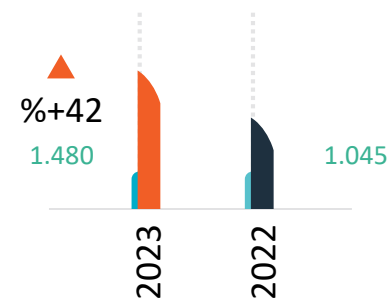
تهم المنازعات بشكل رئيسي الطعون في الضرائب التي تم إصدارها. وتتم معالجتها إما على مستوى المديرية العامة للضرائب (المنازعات الإدارية) أو على مستوى لجان التحكيم (اللجان المحلية لتقدير الضرائب واللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة). ويتم اللجوء إلى النزاع القضائي في حالة عدم تسوية النزاع. ينخرط تحسين تدبير المنازعات الجبائية في إطار الإصلاحات لتحديث وتبسيط وتحسين العلاقات مع المزمين.

الإسقاطات التلقائية للضريبة دون طلب مسبق

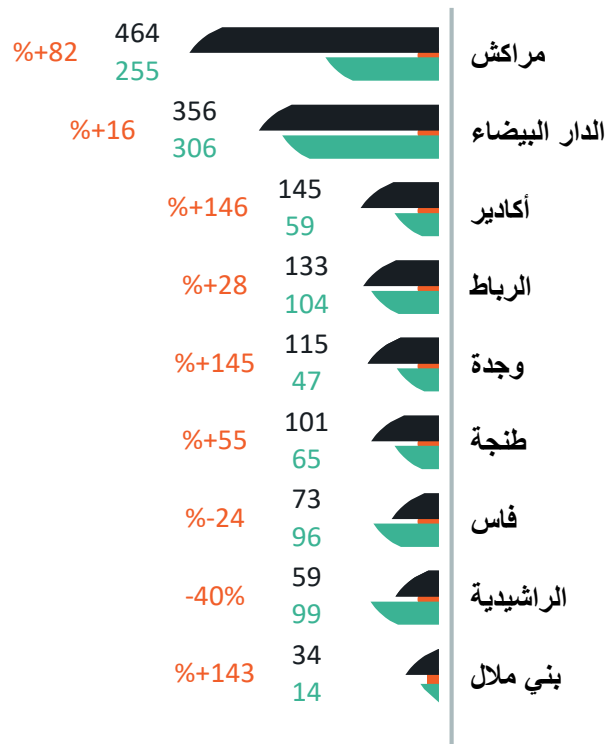
الإسقاطات الضريبية التي تتم تلقائياً دون تقديم شكوى مسبقة تُنفذ من قبل المديرية العامة للضرائب لتصحيح الأخطاء التي تحدث أثناء فرض الضرائب والرسوم المختلفة، وذلك وفقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية. في عام 2023، بلغ عدد هذه الإسقاطات 1.480 إعفاء بقيمة 37.6 مليون درهم.



قيمة الإسقاطات التلقائية
(بملايين الدراهم)



عدد الإسقاطات التلقائية



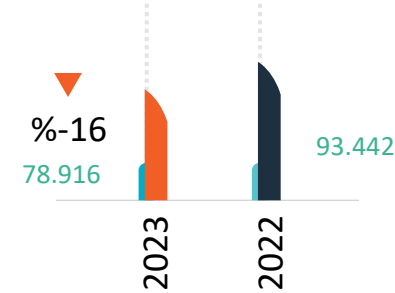
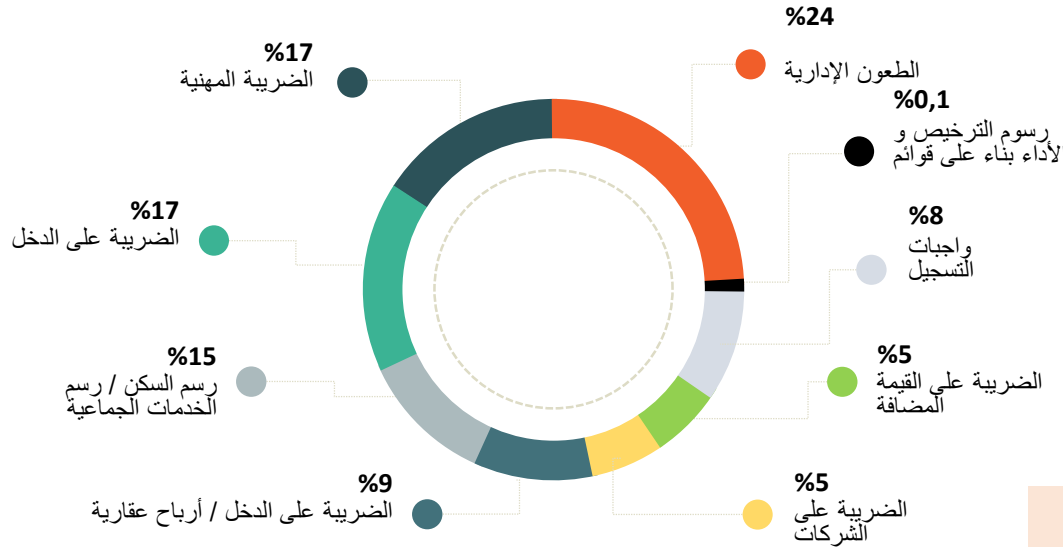
الإسقاطات التلقائية :
التوزيع حسب الجهات

المنازعات الإدارية

يهدف تدبير المنازعات على مستوى الإدارة الجبائية إلى الحفاظ على حقوق الملزمين المعترضين وتسوية النزاع الناتج بشكل نهائي قبل أي لجوء إلى القضاء. تعتمد معالجة الشكايات على إعادة تقييم المديرية العامة للضرائب بمراجعة صحة الضرائب المتنازع عليها ودقة القاعدة الضريبية.

برسم سنة 2023، بلغ عدد الملفات المسجلة عقب الشكايات المقدمة من طرف الملزمين ما يناهز 78.916 شكاية، وهو انخفاض بنسبة 16% بالمقارنة مع سنة 2022. حسب نوعية الضريبة، تركز كل من رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية والضريبة المهنية والضريبة على الدخل ما يقارب 57% من الملفات المسجلة. وسجل تراجع نسبته 35% برسم رسم السكن والخدمات الجماعية و 10% برسم الضريبة على الدخل بينما عرفت الملفات المتعلقة بالضريبة المهنية ارتفاعا بنسبة 5%.

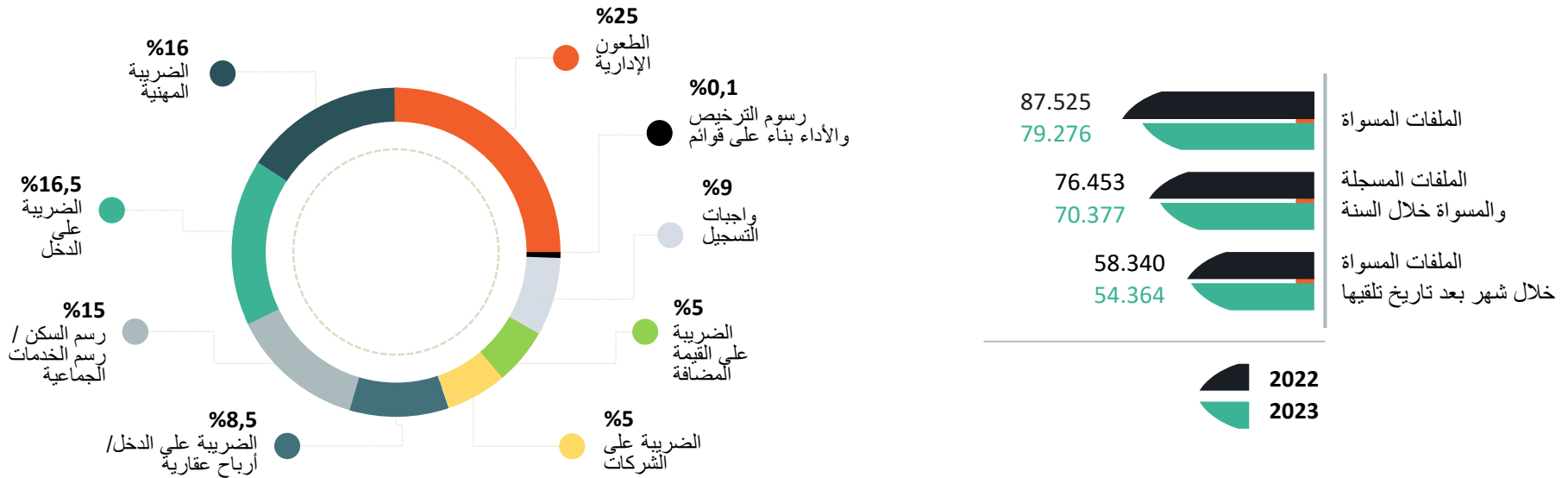
وترجمت مجهودات تصفية المنازعات الإدارية خلال سنة 2023 بتسوية 79.276 ملفا.



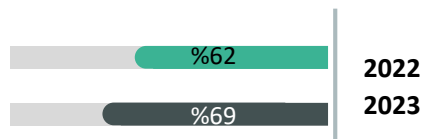
سجلت حصة الشكايات المقدمة عبر النظام المعلوماتي للضرائب عبر الأنترنت ارتفاعا بحيث انتقلت من 9% سنة 2022 إلى 11% سنة 2023.

المنازعات الإدارية : الملفات المسجلة خلال السنة وتوزيعها حسب نوعية الضريبة

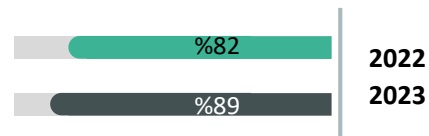
قامت المديرية بإعداد وتسوية 70.377 ملفا خلال السنة. وارتفعت حصصهم في إجمالي الملفات المسوأة من 82% سنة 2022 إلى 89% سنة 2023، أي بارتفاع بلغ 7 نقاط. وترجمت الإنجازات المسجلة في مجال تسريع المعالجات بتسوية 54.364 ملفا داخل أجل شهر من تاريخ إيداعها، والتي بلغت حصتها من مجموع الملفات المسوأة خلال سنة 2023، ما يقارب 69% مما يشكل تحسنا بلغ 6 نقاط مقارنة بسنة 2022.



المنازعات الادارية : الملفات التي تم تسويتها خلال السنة وتوزيعها حسب نوعية الضريبة



حصة الملفات التي تم تسويتها داخل أجل شهر
بعد تاريخ التوصل بها



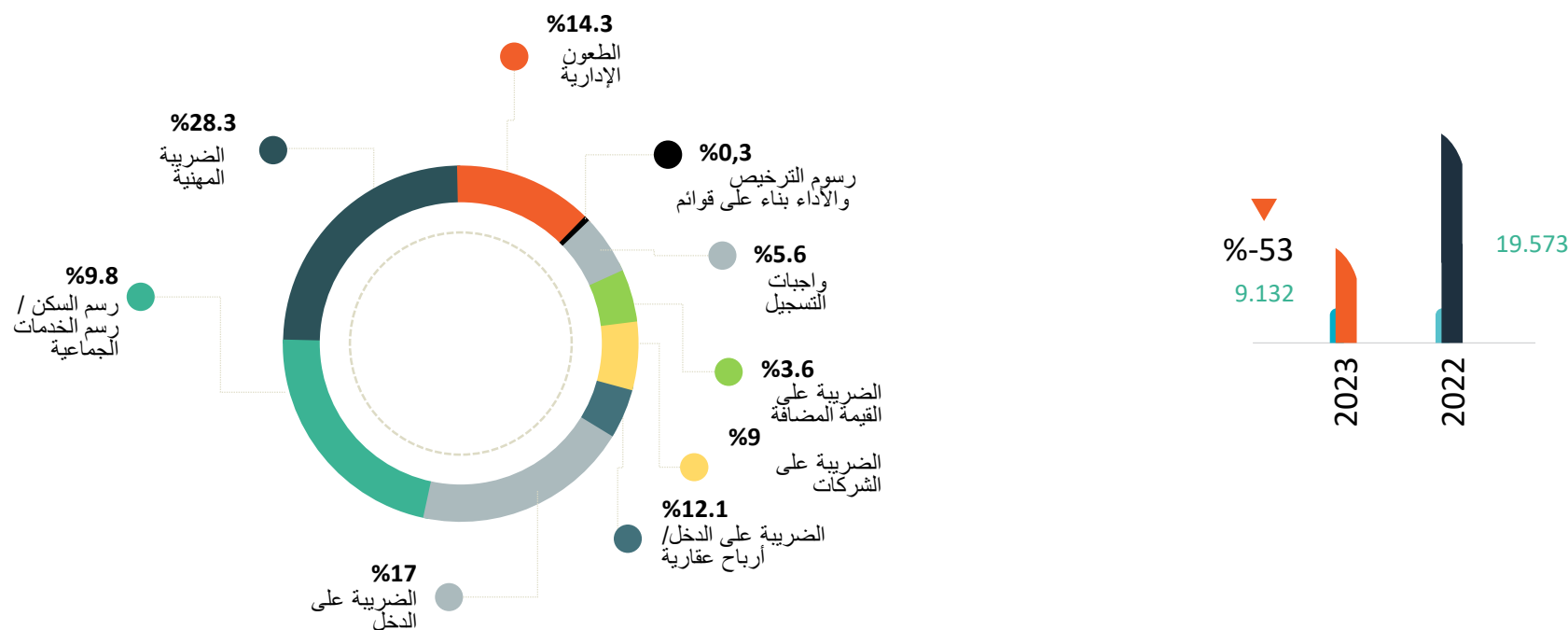
حصة الملفات التي تم تسجيلها وتسويتها خلال
السنة



● ● المنازعات الجبائية

◀ المنازعات الإدارية

بلغ مخزون الشكايات في متم 2023 ما يناهز 9.132، وهو أدنى مخزون مسجلا خلال السنوات الخمس الماضية، شكاية مسجلا تراجعاً سنوياً نسبته 53% مقارنة مع السنة 2022. وعرفت الشكايات المتعلقة برسم السكن والخدمات الجماعية والرسم المهني والضريبة على الدخل تراجعاً سنوياً بنسب 81% و 43% و 59% على التوالي وتمثل 55% من مخزون الشكايات.



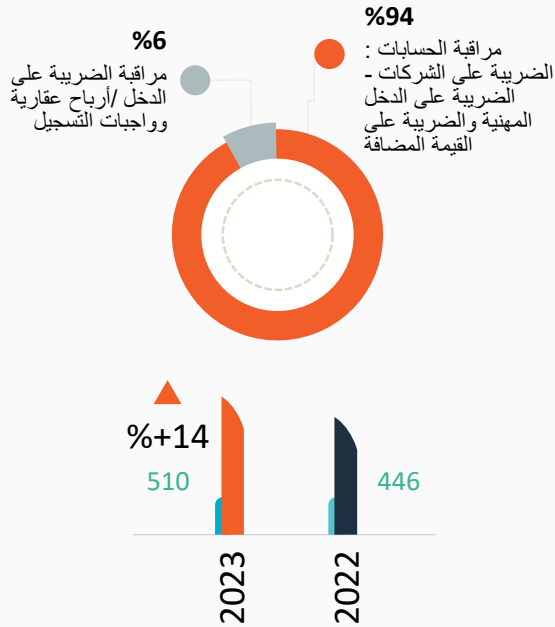
المنازعات الادارية : وضعية مخزون الشكايات

من أجل تحسين معالجة الشكايات من حيث الجودة وسرعة المعالجة، تم تفعيل مجموعة من الوظائف بما في ذلك تلك المخصصة لطلبات ومعالجة الإعفاءات من الدوائر والغرامات والزيادات. وتهم هذه الوظائف تدبير التنبيهات وتصنيف الشكايات وتفعيل مرجع النصوص القانونية. علاوة على ذلك، تم توسيع التغطية الوظيفية لتشمل ضرائب ورسوم جديدة كالمساهمة المهنية الموحدة والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز جودة و توافق المعلومات و المعالجات. أخيراً، تم تحسين إدماج وحدة المنازعات الإدارية مع باقي وحدات النظام المندمج للتضريب ويتجلى ذلك في تفعيل الروابط البينية مع وحدات المراقبة والمنازعات القضائية والتحصيل وملف الملزم، مما يمكن الموظف من رصد وتتبع أحسن للامتثال الجبائي لمودع الشكاية فيما يتعلق بالإقرار والأداء وملفاته في طور المراقبة بالإضافة إلى تواجد طعن قضائي محتمل متعلق بنفس الواجب المتنازع عليه.



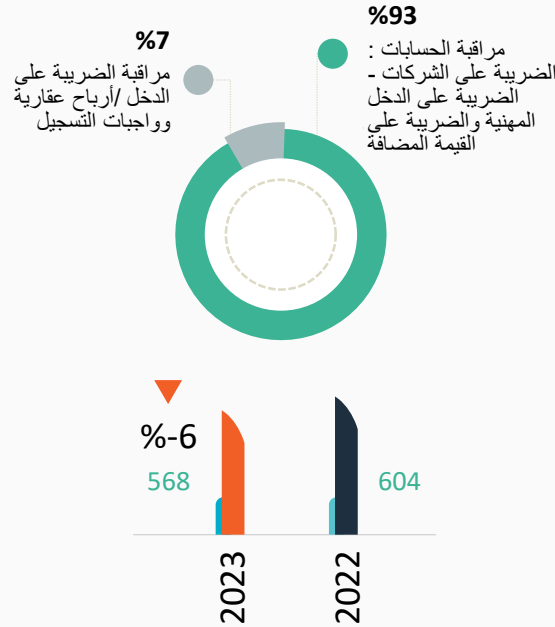
اللجان المختصة بالنظر في الطعون الضريبية

ترجمت إنجازات سنة 2023 للجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة فيما يخص معالجة الطعون بتبليغ 510 قرارا لطرفي النزاع مسجلة ارتفاعا سنويا نسبته 14%. وبلغت حصة الملفات المتعلقة بمراقبة الحسابات من مجموع القرارات الصادرة عن هذه اللجنة 94%.



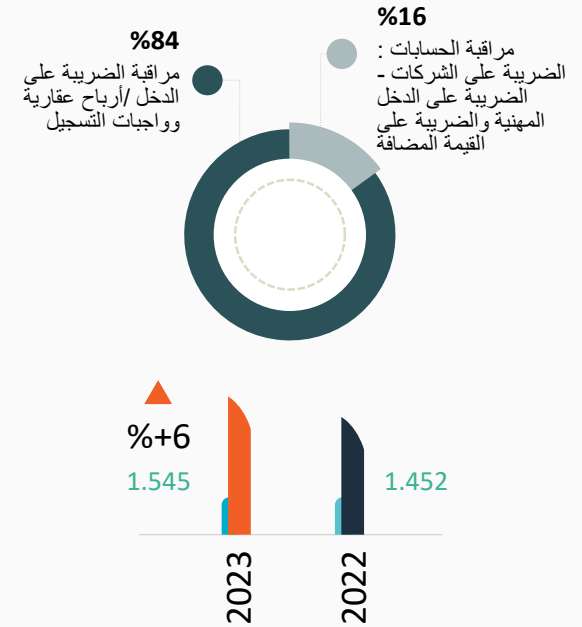
القرارات الصادرة من طرف اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة

بلغ عدد الطعون المحالة على اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة خلال سنة 2023 ما يناهز 568 طعنا، مسجلة تراجعاً سنوياً بنسبة 6% وتمثل الطعون المتعلقة بملفات مراقبة الحسابات 93% من مجموع الطعون.



الطعون المحالة على اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة

قامت مختلف اللجان المحلية لتقدير الضرائب بالنظر في 1.545 طعنا خلال سنة 2023 التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 6% بالمقارنة مع 2022. وقد بلغت حصة الملفات المتعلقة بالضريبة على الدخل / أرباح عقارية التي تم النظر فيها نسبة 84%.



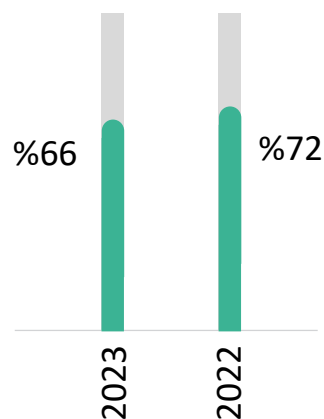
الملفات التي تم النظر فيها من طرف اللجان المحلية لتقدير الضرائب

المنازعات القضائية

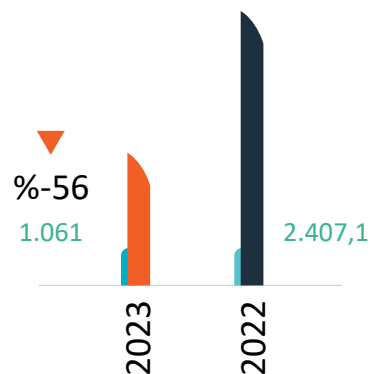
فيما يلي حصيلة الطعون القضائية التي تم تقديمها والقرارات الصادرة برسم سنة 2023 :

الطعون المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية

في المرحلة الابتدائية، سجلت المحاكم الإدارية بربوع المملكة 1.221 طعنا. وبلغ المبلغ المتنازع عنه 1.155,8 مليون درهم أي بتراجع سنوي نسبته 18% . بينما بلغت قيمة الأحكام الصادرة لصالح الإدارة 1.061 مليون درهم وتمثل بذلك 66% من مجموع قيمة الأحكام.

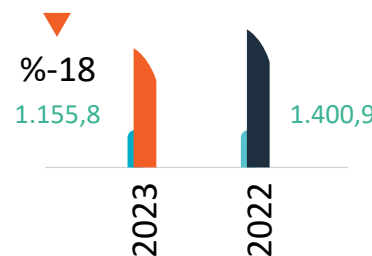


حصة مبالغ الأحكام الصادرة
لصالح الإدارة في مجموع الأحكام



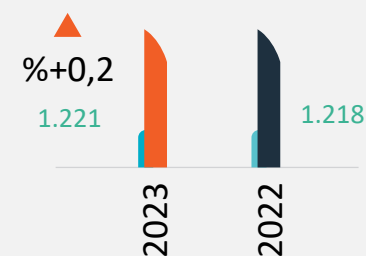
مبالغ الأحكام الصادرة لصالح
الإدارة

(بملايين الدراهم)



المبلغ المتنازع عليه

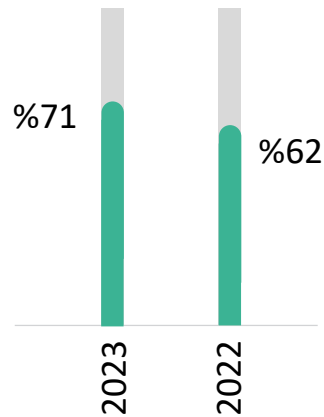
(بملايين الدراهم)



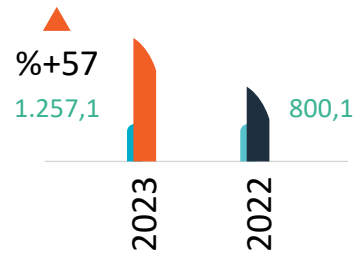
عدد الطعون

الطعون المرفوعة أمام محاكم الاستئناف

تم تسجيل 925 طعنا خلال سنة 2023 مقابل 583 طعنا خلال 2022 أي بارتفاع نسبته 59%. وارتفعت المبالغ المتنازع عنها بنسبة 15% إذ انتقلت من 1.160,3 مليون درهم إلى 1.333,1 مليون درهم. بينما بلغت مبالغ الأحكام الصادرة لصالح الإدارة ما يناهز 1.257,1 مليون درهم بتحسن سنوي نسبته 57%. ويمثل هذا الأخير 71% من مجموع الأحكام المتنازع عليها.

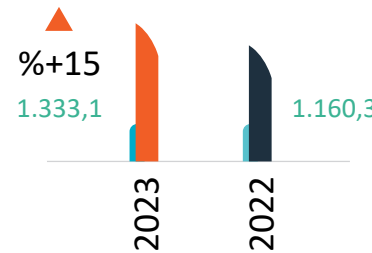


حصة مبالغ الأحكام الصادرة لصالح الإدارة في مجموع الأحكام



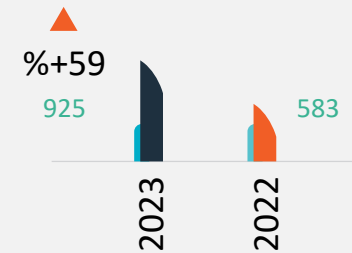
مبالغ الأحكام الصادرة لصالح الإدارة

(بملايين الدراهم)



المبلغ المتنازع عليه

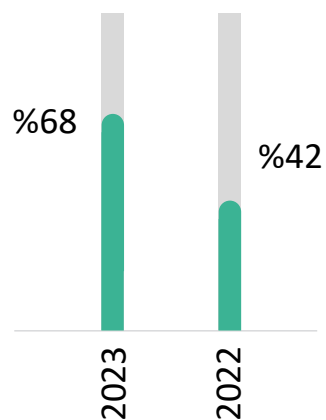
(بملايين الدراهم)



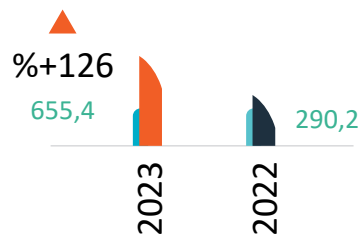
عدد الطعون

الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض

تم تسجيل 292 طعنا خلال سنة 2023 أي بتراجع نسبته 9% بالمقارنة مع سنة 2022. وبلغت مبالغ الأحكام الصادرة لصالح الإدارة ما يناهز 655,4 مليون.

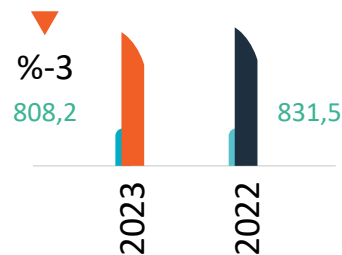


حصة مبالغ الأحكام الصادرة
لصالح الإدارة في مجموع الأحكام



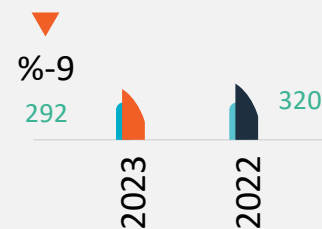
مبالغ الأحكام الصادرة لصالح
الإدارة

(بملايين الدراهم)



المبلغ المتنازع عليه

(بملايين الدراهم)

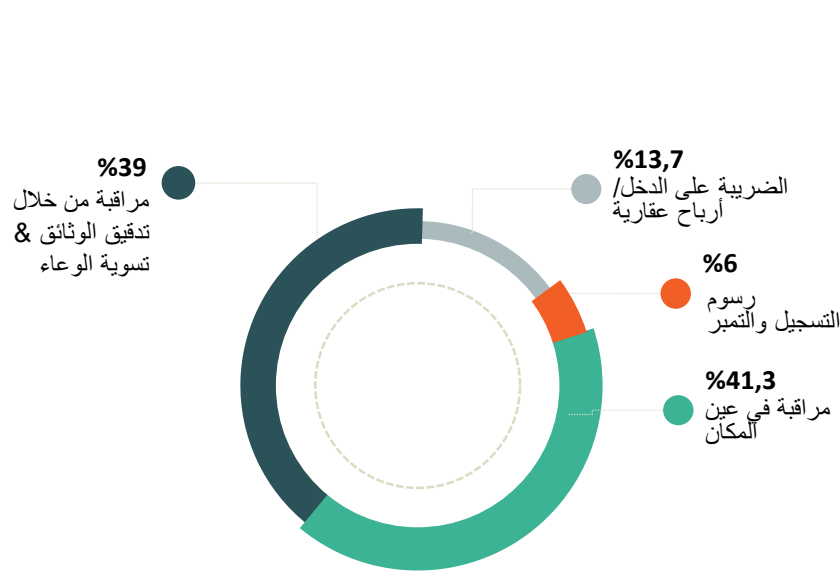


عدد الطعون

الإنجازات

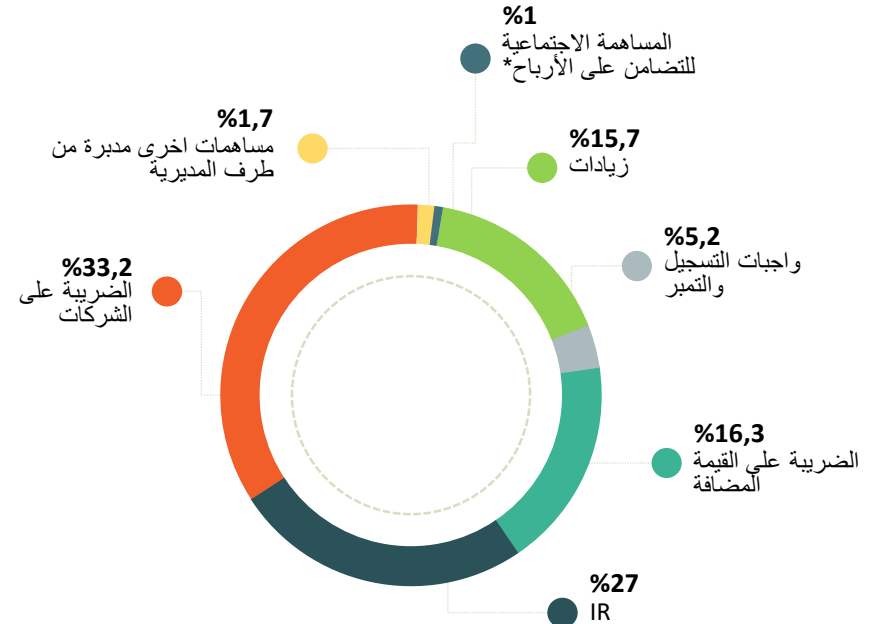
العائدات الإضافية

مكنت المجهودات المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب الهادفة إلى التحقق من امتثال الملزمين من تعبئة عائدات إضافية قيمتها 14.056 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 7% بالمقارنة مع سنة 2022. حسب نوعية الضرائب، تركز الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة 76,5% من مجموع العائدات الإضافية.



عائدات إضافية حسب نوعية المصدر

* بما فيها الزيادات



العائدات الإضافية حسب نوعية الضريبة

* بما فيها الزيادات



المديرية العامة للضرائب
+oEΦH% +oEo+oE+ IΞOXoZl
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

2023
التقرير السنوي

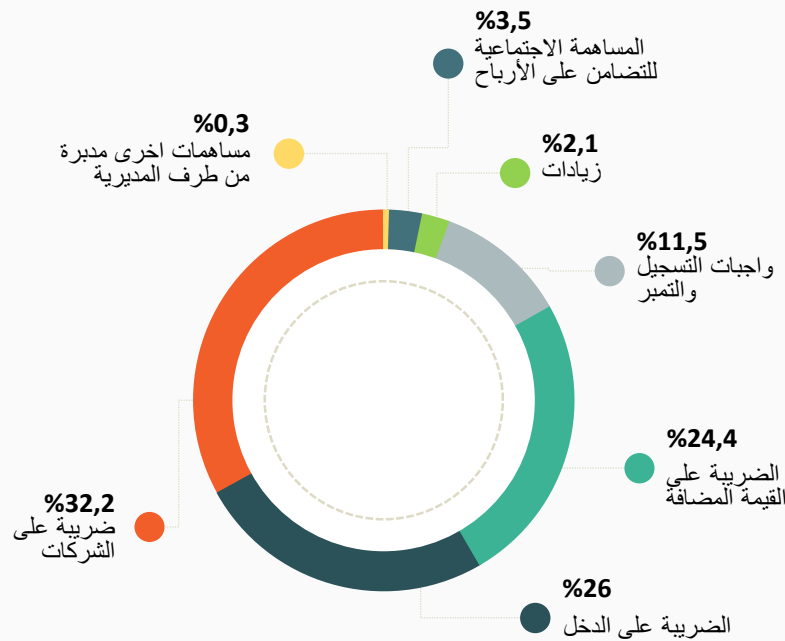
تعبئة العائدات الجبائية



تشير تطورات العائدات الجبائية برسم سنة 2023 إلى تواصل الانتعاش الاقتصادي رغم الاضطرابات وكذا نتيجة لجهود المديرية العامة للمضرائب في مجال تعزيز الامتثال الضريبي والتحقق منه.

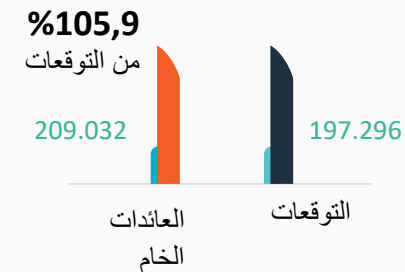
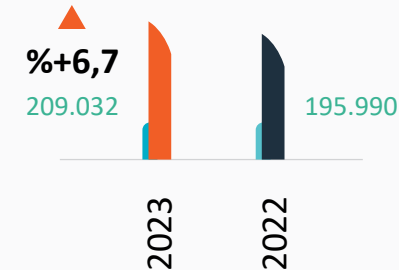
العائدات الإجمالية الخام

حسب نوعية الضرائب، تمثل الضريبة على الشركات أكبر حصة في العائدات بنسبة 32,2% حيث بلغت قيمتها 67.274 مليون درهم مسجلة زيادة سنوية نسبتها 1,6%. بينما بلغت العائدات المحصلة برسم الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة واجبات التسجيل والتمير على التوالي 54.328 و51.042 و24.113 مليون درهم. وقد سجلت ارتفاعا سنويا نسبته 6% و11% و9% على التوالي.



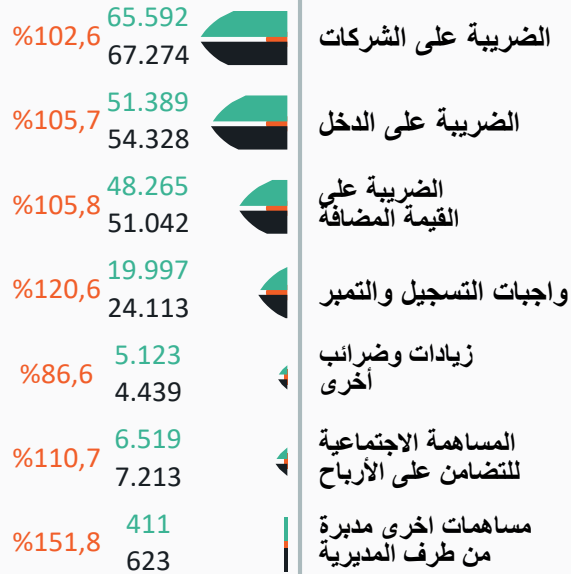
توزيع العائدات الخام
حسب نوعية الضريبة
* بما فيها الزيادات

بلغ إجمالي العائدات الجبائية الإجمالية الخام برسم سنة 2023 ما يناهز 209.032 مليون درهم بزيادة نسبتها 6,7% بالمقارنة مع سنة 2022. وتم بذلك تحقيق الهدف المسطر في قانون المالية 2023 بنسبة 105,9%.



العائدات الجبائية الإجمالية الخام
(بملايين الدراهم)

تم تحقيق كل الأهداف المسطرة لقانون المالية 2023 برسم العائدات الخام للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة واجبات التسجيل والتمبر



توقعات قنون المالية لسنة 2023
2023

العائدات الإجمالية الخام
(بملايين الدراهم)

تحقيق توقعات قانون المالية 2023

2022
2023

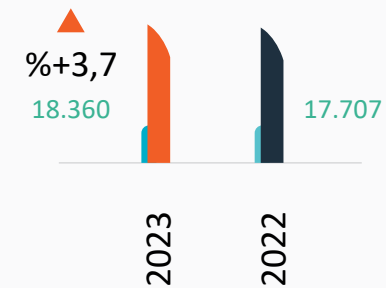
العائدات الإجمالية الخام
(بملايين الدراهم)

التطور مقارنة مع سنة 2022



الإرجاعات، الخصومات والاستردادات الجبائية

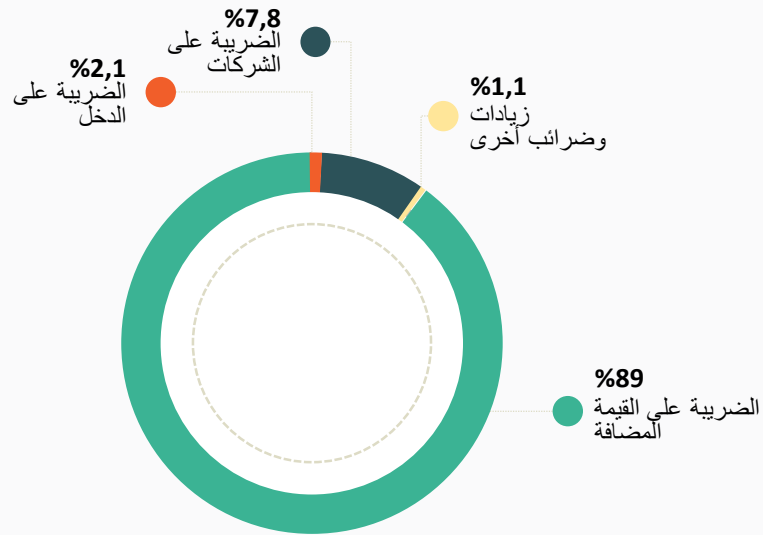
بلغت حصيلة سنة 2023 فيما يتعلق بتسوية ملفات الإرجاعات والخصومات والاستردادات الجبائية ما يناهز 18.360 مليون درهم بزيادة نسبتها 3,7% بالمقارنة مع سنة 2022. وتحققت بذلك الأهداف المسطرة في قانون المالية بنسبة 141%.



الإجراءات، الخصومات
الاستردادات الجبائية

(بملايين الدراهم)

وتم تحقيق الهدف المسطر في قانون المالية برسم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 136%. بينما تم تحقيق الأهداف المسطرة برسم النفقات المتعلقة بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والزيادات والضرائب الأخرى على التوالي بنسب 211% و254% و112%.



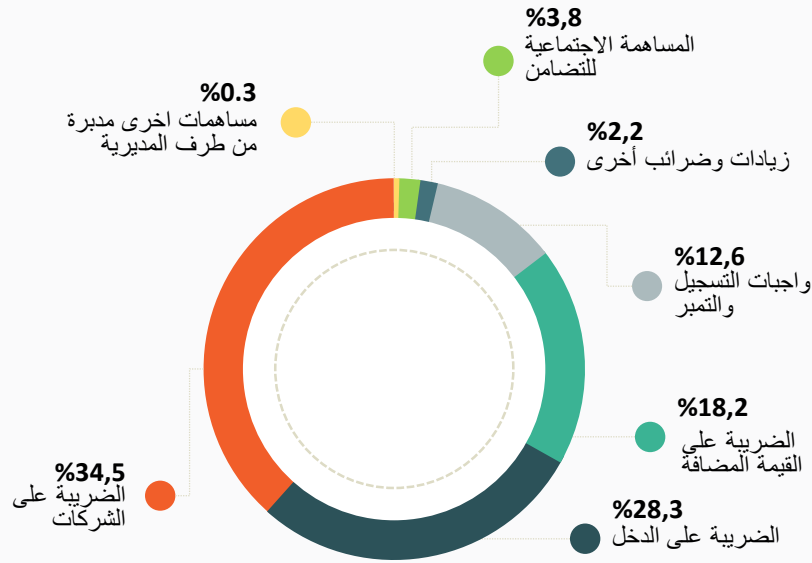
الإجراءات، الخصومات
الاسترداد الجبائية
(بملايين الدراهم)

حسب نوعية الضريبة، تمثل الإرجاعات برسم الضريبة على القيمة المضافة أكبر قسط بحصة 89%. بينما بلغت حصص الإرجاعات برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل على التوالي 8% و2%.



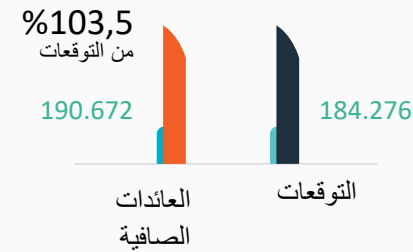
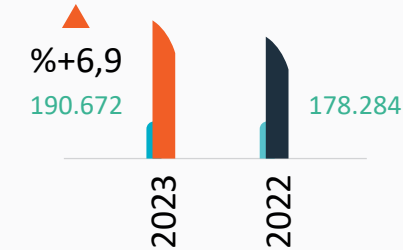
العائدات الجبائية الصافية

بلغت العائدات الصافية خلال سنة 2023 برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل والتمير على التوالي 65.840 و 53.947 و 34.700 و 24.113 مليون درهم بحصص بلغت نسبتها على التوالي 34% و 28% و 18% و 12%.



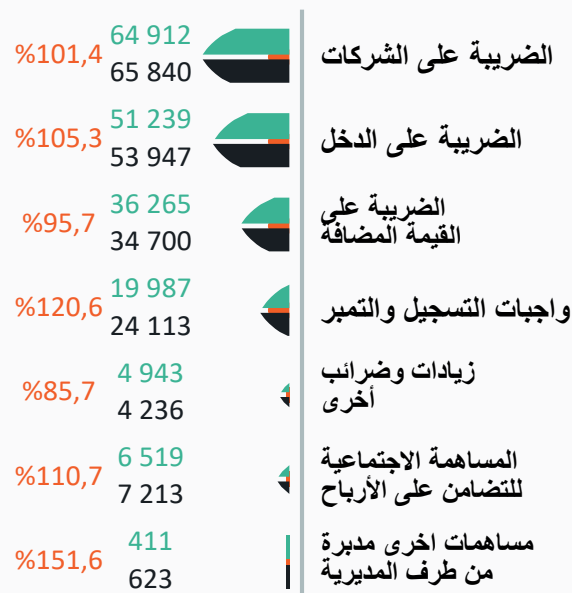
حصة العائدات الجبائية الصافية
حسب نوع الضريبة

بلغت العائدات الجبائية الصافية برسم سنة 2023 ما يناهز 190.672 مليون درهم أي بزيادة قدرها 6,9% بالمقارنة مع سنة 2022. وتم بذلك تحقيق الأهداف المسطرة في قانون المالية 2023 في هذا الشق بنسبة 103,5%.



العائدات الجبائية الصافية
(بملايين الدراهم)

تم تحقيق الأهداف المسطرة لقانون المالية 2023 برسم العائدات الصافية للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وواجبات التسجيل والتمير . بينما بلغت نسبة تحقيق الهدف المسطر في قانون المالية برسم العائدات الصافية للضريبة على القيمة المضافة نسبة 95,7%.

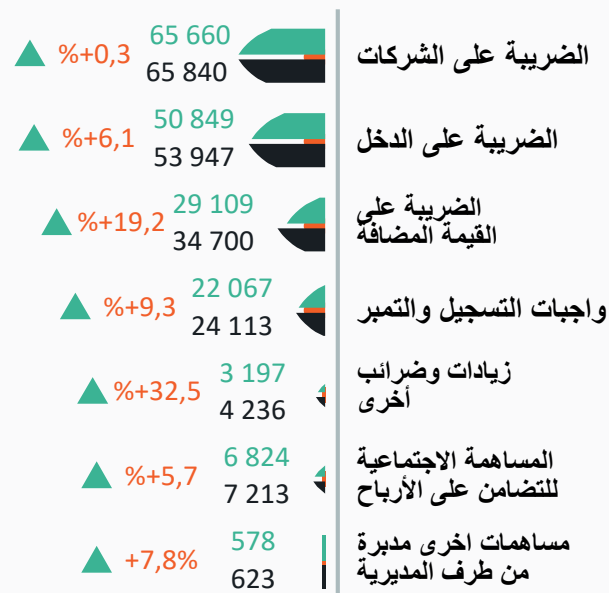


توقعات قانون المالية 2023
2023

العائدات الإجمالية الصافية
تحقيق توقعات قانون المالية 2023

(بملايين الدراهم)

ارتفعت العائدات الصافية بالمقارنة مع سنة 2022 برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وبالضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل والتمير على التوالي بنسب 0,3% و6% و19% و9%.



2022
2023

العائدات الإجمالية الصافية
التطور مقارنة مع سنة 2022

(بملايين الدراهم)

2023
التقرير السنوي

احصائيات



عائدات الضرائب (بملايين الدراهم)

التطور دجنبر 2022 / دجنبر 2023		توقعات قانون المالية 2023		الإنجازات ¹		
النسبة المنوية	القيمة	نسبة الإنجاز	التوقعات	2023	2022 ²	
6.7%	13 042	105,9%	197 296	209 032	195 990	العائدات الخام
1.6%	1 053	102,6%	65 592	67 274	66 221	الضريبة على الشركات
6.2%	3 180	105,7%	51 389	54 328	51 148	الضريبة على الدخل
11.4%	5 241	105,8%	48 265	51 042	45 801	الضريبة على القيمة المضافة
9.3%	2 046	120,6%	19 997	24 113	22 067	واجبات التسجيل والتمبر
32.4%	1 087	86,6%	5 123	4 439	3 352	زيادات ³ وضرائب أخرى ⁴
5.7%	390	110,7%	6 519	7 213	6 824	المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول (قوانين المالية 2023/2022) ⁵
7.8%	45	151,8%	411	623	578	مساهمات أخرى مدبرة من طرف المديرية
3.7%	654	141,0%	13 020	18 360	17 707	الإرجاعات، الخصومات والاستردادات الجبائية
155.9%	874	211,0%	680	1 435	561	الضريبة على الشركات
27.6%	82	254,2%	150	381	299	الضريبة على الدخل

-2.1%	-350	%136,2	12 000	16 342	16 692	الضريبة على القيمة المضافة
%0.0	0	%0.0	10	0	0	واجبات التسجيل والتمبر
%30.6	47	%112,3	180	202	155	زيادات ³ وضرائب أخرى ⁴
%6.9	12 388	%103,5	184 276	190 672	178 284	العائدات الصافية
%0.3	179	%101,4	64 912	65 840	65 660	الضريبة على الشركات
%6.1	3 098	%105,3	51 239	53 947	50 849	الضريبة على الدخل
%19.2	5 591	%95,7	36 265	34 700	29 109	الضريبة على القيمة المضافة
%9.3	2 046	%120,6	19 987	24 113	22 067	واجبات التسجيل والتمبر
%32.5	1 039	%85,7	4 943	4 236	3 197	زيادات ³ وضرائب أخرى ⁴
%5.7	390	%110,7	6 519	7 213	6 824	المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول (قوانين المالية 2023/2022) ⁵
%7.8	45	%151,8	411	623	578	زيادات ³ وضرائب أخرى ⁴

¹ إحصائيات العائدات بتاريخ 2024/01/16

² بيانان محينة

³ بما فيها مصاريف المتابعة

⁴ ببند "ضرائب أخرى" يتكون من الرسم الجوي للتضامن وانعاش السياحة والمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح (قانون المالية 2019) ومساهمة / تأمين وفاة المقترض ومساهمة الضريبة المهنية وضريبة السكن وضريبة الرخصة المفروضة على المشروبات الكحولية

⁵ باستثناء المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول المحصلة من قبل الخزينة العامة للمملكة

توزيع العائدات الجبائية (بملايين الدراهم)

%	2023	
%93	194 976	العائدات الطوعية
7%	14 056	العائدات الإضافية
%100	209 032	العائدات الإجمالية الخام

توزيع العائدات الطوعية حسب نوع الضريبة (بملايين الدراهم)

%	Recette	
%32.1	62 612	الضريبة على الشركات
%25.9	50 538	الضريبة على الدخل
%25.0	48 754	الضريبة على القيمة المضافة
%12.0	23 388	واجبات التسجيل والتمير
%1.1	2 226	زيادات وضرائب أخرى
%3.6	7 067	المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح (بما فيها الزيادات)
%0.2	391	مساهمات أخرى مدبرة من طرف المديرية
%100	194 976	المجموع

عائدات الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات

تطور 2023/2022	2023	2022	
عدد المعاملات	3 714 706	3 584 735	%+3,6
القيمة (الاف الدراهم)	4 007 566	3 896 103	%+2,9

توزيع عائدات الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات حسب مكان الأداء

2023			2022			
الحصة في القيمة	القيمة (الاف الدراهم)	عدد المعاملات	الحصة في القيمة	القيمة (الاف الدراهم)	عدد المعاملات	
%97	3 904 273	3 633 687	%96,8	3 770 978	3 487 360	الشركاء
%3	103 293	81 019	%3,2	125 125	97 375	قباصات المديرية العامة للضرائب
	4 007 566	3 714 706		3 896 103	3 584 735	المجموع

توزيع العائدات الإضافية حسب نوع الضريبة (ملايين الدراهم)

2023			
%			
4 662		الضريبة على الشركات	
3 790		الضريبة على الدخل	
2 288		الضريبة على القيمة المضافة	
725		واجبات التسجيل والتمير	
2 212		زيادات وضرائب أخرى	
147		المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح (بما فيها الزيادات)	
232		مساهمات أخرى مدبرة من طرف المديرية	
14 056		المجموع	
100,0%			

حصة العائدات الجبائية المؤداة عن بعد من مجموع العائدات الضريبية الخام

بملايين الدراهم

2023			2022			نوع الضريبة
حصة العائدات المؤداة عن بعد	العائدات الإجمالية	العائدات المؤداة عن بعد	حصة العائدات المؤداة عن بعد	العائدات الإجمالية	العائدات المؤداة عن بعد	
%93.0	66 467	61 808	%93,5	65 678	61 393	الضريبة على الشركات
%90.6	41 981	38 023	%88,2	38 753	34 188	الضريبة على الدخل
%95.5	50 564	48 267	%95,6	45 322	43 315	الضريبة على القيمة المضافة
%88.8	24 058	21 357	%89,2	21 999	19 620	واجبات التسجيل والتمبر
%49.6	6 959	3 449	%39,4	2 714	1 069	زيادات وضرائب أخرى
%98.1	7 080	6 949	%97,3	6 702	6 519	المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول
%57.6	741	427	%48,9	560	274	مساهمات أخرى مدبرة من طرف المديرية
%91.1	197 851	180 280	%91,5	181 785	166 387	المجموع

عدد الملزمين

عدد الملزمين الجدد

%	2023	
%54,2	73 796	الأشخاص الذاتيون المهنيون
	5 921	الأشخاص الذاتيون الخاضعون للضريبة الذين يمسكون محاسبة منتظمة
	21 583	الأشخاص الذاتيون الخاضعون للضريبة حسب نظام المساهمة المهنية الموحدة
	46 292	المقاولون الذاتيون
%45,8	62 369	الأشخاص المعنويون
100%	136 165	المجموع

عدد الملزمين الذين حصلوا على رقم تعريفهم الموحد

تطور 2023/2022	2023	2022	
%+5	121 239	115 451	الأشخاص المعنويين
%-14	95 452	111 276	الأشخاص الذاتيون
	216 691	226 727	المجموع

الإقرارات الربع سنوية المودعة من طرف المقاولين الذاتيين

عدد الإقرارات		عدد المصرحين		
%21	117 263	%23	76 467	الربع الأول
%27	151 049	%27	90 453	الربع الثاني
%24	132 174	%25	85 481	الربع الثالث
%28	158 407	%25	83 329	الربع الرابع
558 893		335 730		المجموع

عدد الإقرارات المودعة عن بعد حسب نوع الضريبة

Evolution 2022/2023	%	2023	%	2022	
%4	%55	2 486 910	54%	2 402 780	الضريبة على القيمة المضافة
%12	%16	713 959	14%	635 416	الضريبة على الشركات
%-11	%28	1 268 668	32%	1 420 400	الضريبة على الدخل
--	%2	77 156		--	ضرائب أخرى
2%	100%	4 546 693	100%	4 458 598	المجموع

عدد الانخراطات في الخدمات الإلكترونية

2023	2022	2021	2020	عدد المنخرطين
2 183 250	1 882 099	1 543 750	1 095 089	

عدد العمليات اللامادية بالملايين

التطور	عدد العمليات	
--	6,88	2017
%45	9,98	2018
%47	14,71	2019
%-3	14,25	2020
%32	18,82	2021
%13	21,2	2022
%7	22,7	2023

عدد العمليات الالامادية حسب الصنف

%	العدد	
%49,1	11 167 058	الأداء الإلكتروني
%20	4 546 693	الإقرارات الإلكترونية
%17,9	4 070 546	الشواهد
%7,4	1 677 275	شراء التمبر
%5,6	1 284 376	وثائق
%0,05	10 851	شكايات إلكترونية
	22 756 799	المجموع

عدد الشواهد المسلمة عبر الأنترنت (بالآلاف)

التطور	العدد	
	169,5	2017
%280	644,8	2018
%102	1.300	2019
%48	1.929	2020
%60	3.081	2021
%16	3.562	2022
%14	4.070	2023

المراقبة الجبائية

المراقبة في عين المكان : عدد الملفات موضوع المراقبة

التطور	عدد الملفات موضوع المراقبة	
	1 681	2020
%+186	4 804	2021
%+9	5 215	2022
%+11	5 793	2023

المراقبة في عين المكان : عدد الملفات موضوع المراقبة حسب طبيعة المراقبة

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%32	%74	4 264	62%	3 232	التحقيقات الشاملة
%-23	%26	1 529	38%	1 983	التحقيقات الخاصة
%11	%100	5 793	100%	5 215	المجموع

المراقبة في عين المكان : عدد الملفات موضوع المراقبة حسب طبيعة الملزمين

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%10	%81	4 665	81%	4 248	الأشخاص المعنويون
%17	%19	1 128	19%	967	الأشخاص الذاتيون
%11	%100	5 793	100%	5 215	المجموع

المراقبة في عين المكان : المبالغ المحصلة بملايين الدراهم

التطور	المبالغ المحصلة	
	2 170	2020
%30	2 823	2021
%97	5 576	2022
%4	5 801	2023

المراقبة من خلال تدقيق الوثائق : توزيع عدد ملفات موضوع المراقبة حسب طبيعة الملزمين

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%-2	%8	4 140	%9	4 210	المقاولات الكبرى
%11	%35	19 624	%37	17 648	الأشخاص المعنويون الآخرون
%25	%57	31 832	%54	25 516	الأشخاص الذاتيون
%17	%100	55 596	%100	47 374	المجموع

المراقبة من خلال تدقيق الوثائق والتسويات المتعلقة بإيداع الإقرارات : المبالغ المحصلة بملايين الدراهم

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%15	%38	2 084	%37,4	1 810	المقاولات الكبرى
%37	%36,9	2 018	%30,4	1 468	الأشخاص المعنويون الآخرون
%-11	%25,1	1 375	%32,2	1 558	الأشخاص الذاتيون
%13	%100	5 432	%100	4 836	المجموع

مراقبة الضريبة على الدخل/ الأرباح العقارية وواجبات التسجيل : المبالغ المحصلة بملايين الدراهم

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%-7,5	%69	1 929	%76	2 086	مراقبة الضريبة على الدخل/ الأرباح العقارية
%31	%31	849	%24	648	مراقبة واجبات التسجيل
	%100	2 778	%100	2 734	المجموع

التحصيل الجبري

التحصيل الجبري : المبالغ المحصلة بملايين الدراهم

تطور 2023/2022	2023	2022	
%+33	4 589	3 458	المبالغ المحصلة

التحصيل الجبري : المبالغ المحصلة حسب الفترات بملايين الدراهم

2023		2022		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%1	68,76	%0,9	31	قبل 2010
%5	224,97	%4,4	154,3	2015-2011
%12	550,55	%17,6	609,9	2019-2016
%7	314,37	%10	343,5	2020
%12	534,4	%35,3	1 219,1	2021
%28	1 292,29	%31,8	1 100,3	2022
%35	1 604,04			2023
%100	4 589,38	%100	3 458,1	المجموع

معالجة تقارير المخطط المحاسباتي للدولة التي تهم قباضات المديرية العامة للضرائب

Evolution	2023	2022	Etat
31 310			محمول
31 310			تم التحقق من صحته
0			مرفوض
19 ⁽¹⁾			معلق

وضعية معالجة تقارير المخطط المحاسباتي للدولة

مركزية التحويلات - قباضات المديرية العامة للضرائب

2023	
العدد	مبلغ النفقات
147 880	17 317 642 063
المجموع	

(1) ملفات السنوات السالفة

المنازعات الجبائية

التوزيع الجهوي للإسقاطات التلقائية للضريبة

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%+82	%31	464	%24	255	مراكش
%+16	%24	356	%29	306	الدار البيضاء
%+146	%10	145	%6	59	أكادير
%+28	%9	133	%10	104	الرباط
%+145	%8	115	%4	47	وجدة
%+55	%7	101	%6	65	طنجة
%-24	%5	73	%9	96	فاس
%+143	%4	34	%1	14	بني ملال
%-40	%2	59	%9	99	الرشيدية
%+42	%100	1 480	%100	1 045	المجموع

المنازعات الإدارية : وضعية المخزون حسب نوعية الضريبة

تطور 2023/2022	المخزون إلى غاية 31 دجنبر 2023	المخزون إلى غاية 31 دجنبر 2022	
%-81	897	4 840	رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية
%-43	2 580	4 512	الضريبة المهنية
%-59	1 556	3 762	الضريبة على الدخل
%13	1108	980	الضريبة على الدخل/ الأرباح العقارية
%-43	826	1 459	الضريبة على الشركات
%-65	325	933	الضريبة على القيمة المضافة
%-29	507	715	واجبات التسجيل
%-8	24	26	رسم الترخيص والبدء بناء على قوائم
%-55	7 823	17 227	المجموع الجزئي
%-44	1 309	2 346	الطعون الإدارية
%-53	9 132	19 573	المجموع

المنازعات الإدارية : وضعية الملفات المسجلة حسب نوعية الضريبة

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%-35	%14,9	11 728	%19,3	18 026	رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية
%5	%17,3	13 633	%13,9	12 963	الضريبة المهنية
%-10	%16,4	12 917	%15,4	14 359	الضريبة على الدخل
%5	%8,7	6 872	%7,0	6 540	الضريبة على الدخل/ الأرباح العقارية
%-12	%5,2	4 078	%5,0	4 646	الضريبة على الشركات
%6	%5,1	4 013	%4,1	3 788	الضريبة على القيمة المضافة
%11	%8,3	6 557	%6,3	5 903	واجبات التسجيل
%34	%0,1	98	%0,1	73	رسم الترخيص والأداء بناء على قوائم
%-10		59 896		66 298	المجموع الجزئي
%-30	%24,1	19 020	%29,0	27 144	الطعون الإدارية
%-16	--	78 916	--	93 442	المجموع

المنازعات الإدارية : وضعية الملفات المسواة حسب نوعية الضريبة

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%-26	%16	12 825	%20	17 365	رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية
%16	%17	13 269	%13	11 454	الضريبة المهنية
%1	%16	13 074	%15	12 967	الضريبة على الدخل
%1	%8	6 105	7%	6 048	الضريبة على الدخل/ الأرباح العقارية
%-7	%5	3 968	%5	4 244	الضريبة على الشركات
%24	%5	4 153	%4	3 340	الضريبة على القيمة المضافة
%15	%8	6 330	%6	5 494	واجبات التسجيل
%69	%0,1	91	%0,1	54	رسم الترخيص والأداء بناء على قوائم
%-2		59 815		60 966	المجموع الجزئي
%-27	%25	19 461	%30	26 559	الطعون الإدارية
%-9	--	79 276	--	87 525	المجموع

المنازعات الإدارية : وضعية الملفات المسجلة والمساواة خلال السنة

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%-22	%15	10 904	%18	14 041	رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية
%24	%16	11 215	%12	8 989	الضريبة المهنية
%3	%16	11 459	%15	11 123	الضريبة على الدخل
%2	%8	5 784	%7	5 653	الضريبة على الدخل/ الأرباح العقارية
%-1	%5	3 285	%4	3 311	الضريبة على الشركات
%26	%5	3 715	%4	2 943	الضريبة على القيمة المضافة
%16	%9	6 103	%7	5 279	واجبات التسجيل
%53	%0,1	75	%0,1	49	رسم الترخيص والأداء بناء على قوائم
%2		52 540		51 388	المجموع الجزئي
%-29	%25	17 837	%33	25 065	الطعون الإدارية
%4		93 442		76 453	المجموع

المنازعات الإدارية : وضعية الشكايات المودعة والمعالجة في أقل من شهر

تطور 2023/2022	%	2023	%	2022	
%-15	%14	7 646	%15	9 032	رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية
%29	%14	7 730	%10	5 975	الضريبة المهنية
%12	%16	8 459	%13	7 546	الضريبة على الدخل
%-0,1	%9	4 641	%8	4 646	الضريبة على الدخل/ الأرباح العقارية
%1	%4	2 239	%4	2 218	الضريبة على الشركات
%36	%5	2 894	%4	2 128	الضريبة على القيمة المضافة
%12	%10	5 186	%8	4 646	واجبات التسجيل
%93	%0	52	%0,05	27	رسم الترخيص والأداء بناء على قوائم
%83	%100	38 847	%100	36 218	المجموع الجزئي
%-30	%29	15 517	%38	22 122	الطعون الإدارية
%60	%140	54 364		58 340	المجموع

المنازعات القضائية : الطعون المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية

الطعون		الأحكام		الأحكام الصادرة لصالح الإدارة	
العدد	المبلغ بملايين الدراهم	العدد	المبلغ بملايين الدراهم	العدد	المبلغ بملايين الدراهم
1 218	1 400,9	1 401	3 320,5	795	2 407,1
1 221	1 115,8	1 368	1 612,7	825	1 061

المنازعات القضائية : الطعون المرفوعة أمام محاكم الاستئناف

الطعون		الأحكام		الأحكام الصادرة لصالح الإدارة	
العدد	المبلغ بملايين الدراهم	العدد	المبلغ بملايين الدراهم	العدد	المبلغ بملايين الدراهم
583	1 160,3	806	1 289	408	800,1
925	1 333,1	901	1 778,4	502	1 257,1

المنازعات القضائية : الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض

الطعون		الأحكام		الأحكام الصادرة لصالح الإدارة	
العدد	المبلغ بملايين الدراهم	العدد	المبلغ بملايين الدراهم	العدد	المبلغ بملايين الدراهم
2022	320	831,5	322	683,8	167
2023	292	808,2	334	958,4	145

الملفات المنظور فيها من طرف اللجان المحلية لتقدير الضرائب

2023		2022		
%		%		
248	%16	313	%22	مراقبة الحسابات : الضريبة على الشركات - الضريبة على الدخل المهنية والضريبة على القيمة المضافة
1 297	%84	1 139	%78	مراقبة الضريبة على الدخل/الأرباح العقارية واجبات التسجيل
1 545	%100	1 452	%100	المجموع

اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة

الطعون المقدمة لدى اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة

2023		2022		
%		%		
%93	530	%91	549	مراقبة الحسابات : الضريبة على الشركات - الضريبة على الدخل المهنية والضريبة على القيمة المضافة
%7	38	%9	55	مراقبة الضريبة على الدخل/الأرباح العقارية وواجبات التسجيل
%100	568	%100	604	المجموع

القرارات المتخذة من طرف اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة

2023		2022		
%		%		
%94	477	%83	368	مراقبة الحسابات : الضريبة على الشركات - الضريبة على الدخل المهنية والضريبة على القيمة المضافة
%6	33	%17	78	مراقبة الضريبة على الدخل/الأرباح العقارية وواجبات التسجيل
%100	510	%100	446	المجموع

الرأسمال البشري

عدد الموظفين

توزيع الموظفين حسب النوع

الرجال	النساء	المجموع
العدد*	%	%
2 675	50%	50%
2 681	50%	50%
5 356	100%	100%

توزيع الموظفين بين المصالح المركزية والخارجية

المصالح المركزية	المصالح الخارجية	المجموع
العدد	%	%
522	10%	10%
4 834	90%	90%
5 356	100%	100%

الرأسمال البشري : توزيع الموظفين حسب المستوى التعليمي

بكالوريا +4 وما فوق	أقل من بكالوريا +4	دون بكالوريا	المجموع
العدد*	%	%	%
3 182	59%	40%	1%
2 117	40%	57%	1%
5 356	100%	100%	100%

توزيع الموظفين حسب المديريات

العدد*	%	
522	10%	المصالح المركزية
1 174	22%	المديرية الجهوية بالدار البيضاء
818	15%	المديرية الجهوية بالرباط
590	11%	المديرية الجهوية بفاس
474	9%	المديرية الجهوية بطنجة
455	8%	لمديرية الجهوية بمراكش
424	8%	المديرية الجهوية بأكادير
309	6%	لمديرية الجهوية بوجدة
183	3%	المديرية الجهوية ببني ملال
86	2%	المديرية الجهوية بالراشيدية
321	6%	الموظفين الجدد في طور الاندماج
5 356	100%	المجموع

توزيع الموظفين حسب السلك الإداري

العدد*	%	
2 692	50,3%	متصرفون
1 540	28,8%	تقنيون
594	11,1%	مهندسون
417	7,8%	مساعدون تقنيون
64	1,2%	مساعدون إداريون
32	0,6%	محررون
2	0,04%	مفتشو المالية
15	0,28%	أسلاك أخرى
5 356	100%	المجموع

الرأسمال البشري : توزيع الموظفين حسب المهنة

العدد	%	
2 070	38,6%	التدبير الجبائي
737	13,8%	التحصيل
529	9,9%	المراقبة
520	9,7%	التسجيل ومراقبة التصريحات التقديرية
321	6,0%	المتدربون
317	5,9%	الدعم
219	4,1%	القيادة والتدبير
157	2,9%	نظام المعلومات
134	2,5%	المنازعات
117	2,2%	تدبير الموارد البشرية
83	1,5%	الميزانية والتجهيز
55	1,0%	البرمجة والتواصل
55	1,0%	التدقيق والتفتيش
14	0,3%	الدراسات والتوقعات الجبائية
12	0,2%	الدراسات التشريعية والقانونية
11	0,2%	التعاون الدولي
5	0,1%	الأمن القانوني والمساعدة على التسوية الودية
5 356	100%	المجموع

الرأسمال البشري : هرم الأعمار

العدد	%	
40	%1	بين 20 و 24 سنة
383	%7	بين 25 و 29 سنة
804	%15	بين 30 و 34 سنة
1 113	%21	بين 35 و 39 سنة
631	%12	بين 40 و 44 سنة
528	%10	بين 45 و 49 سنة
717	%13	بين 50 و 54 سنة
794	%15	بين 55 و 59 سنة
346	%6	فوق 60 سنة
5 356	%100	المجموع

التكوين

التكوين : عدد المستفيدين حسب مراكز التكوين

%	العدد	
13%	1 461	مركز التكوين لوزارة المالية
2%	178	مديرية الضرائب – مركز التكوين بالإدارة المركزية
26%	2 880	مديرية الضرائب – مركز التكوين بالرباط
16%	1 766	مديرية الضرائب – مركز التكوين بالدار البيضاء
15%	1 654	مديرية الضرائب – مركز التكوين بفاس
10%	1 112	مديرية الضرائب – مركز التكوين بأكادير
9%	1 009	مديرية الضرائب – مركز التكوين بمراكش
6%	671	مديرية الضرائب – مركز التكوين بطنجة
2%	275	مديرية الضرائب – مركز التكوين بوجدة
100%	11 006	المجموع

التكوين : تعزيز الكفاءات المهنية

%	العدد	
67%	5 355	تدبير الامتثال الجبائي
8%	660	الشؤون القانونية
16%	1 310	المراقبة
9%	711	التحصيل
100%	8 036	المجموع

www.tax.gov.ma





مركز التواصل الهاتفي



الهاتف 00 90 27 37 5 (0) 212 + إلى 07